

الشَّيْخُ وَالتَّفْصِيلُ فِي الْحَرْجِ وَالتَّعَدُّيلِ
مَعَ

تَسْهِيلِ مُقَدِّمَتِهِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ

مَعَ الرِّجَالِ الضُّعَفَاءِ الَّذِينَ جَرَى ذِكْرُهُمْ
فِي مُقَدِّمَةِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لِصَحِيحِهِ

قَدَّمَ لَهُ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْمُحَدِّثِ الْكَبِيرِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوْسُفَ الْبَنْوَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ مُوَلَانَا مُحَمَّدِ أَدْرِيسَ الْمِيرْتِي الْأَنْصَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

إِعْدَادُ وَتَرْتِيبُ

مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الْبَاقِ حَسَنًا

جَامِعَةُ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ
عَلَّامَةُ بَنْوَرِي تَاوُنْ كِرَاتشي



بَنْوَرِي

www.islaminsight.org

الشَّيْخُ وَالتَّفْصِيلُ فِي الْحُجَّ وَالْتَّعَدُّ بِكَ

مَعَ

تَسْهِيلُ مَقَدِّمَتِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ

مَعَ الرِّجَالِ الضُّعَفَاءِ الَّذِينَ جَرَى ذِكْرُهُمْ
فِي مُقَدِّمَةِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لِصَحِيحِهِ

قَدَّمَهُ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْمُحَدِّثِ الْكَبِيرِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ الْبَنْوَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ
فَضِيلَةُ الشَّيْخِ مُوَلَانَا مُحَمَّدِ أَدْرِيسَ الْمِيرْتِي الْأَنْصَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

إِعْدَادُ وَتَرْتِيبُ

مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الْبَاقِ حَسَنًا

جَامِعَةُ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ
عَلَامَةُ بَنْوَرِي تَأُونُ كَرَاتشي



www.islamsight.org

جميع الحقوق محفوظة للناسر

2004

Email: umaranwer@gmail.com

Cell: +923333900441

الشَّحْمُ وَالْقَصِيرُ فِي الْمَرْجِ وَالْبَعِيدِ

مَعَ

تَسْلِيلِ مُقَدِّمَةِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ

الْمُرْتَبِ

مُحَمَّدُ أَنْوَرُ الْبَدِ خَشَّافِي

أُسْتَاذُ الْجَامِعَةِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ

عَلَّامَةُ بَنُورِي تَاوُنْ حَكَرَاتِي ٥

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

اسم الكتاب :-	الشرح والتفصيل في الحج والتعمير
	مع
	تسهيل مقالة صحيح مسلم
المؤلف :-	محمد انور البديخشاني الورودي
الطابع :-	القادر پرنٹنگ پریس
الناشر :-	
العدد :-	۱۰۰۰
السر :-	۱۴ روبیہ پاکستانیہ
سنة الطبع :-	۱۴۰۳ھ
العطاف	عینو سرائی

العنوان

(۱) جامعة العلوم الإسلامية، علامہ بنوری ٹاؤن کراچی

محمد انور بديخشاني

(۲) جامع مسجد سبحانی پبلیک پائرس، بزنس ریکارڈر روڈ کراچی

الفهرس

العدد	الموضوع	الصفحة	العدد	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة الطبع الأول	٩	١٣	لا يقبل الجرح من غير العلم	٢٣
٢	مقدمة الطبع الثاني	١١		باسبابه	
٣	رأى المحدث الكبير علامة العصر	١٢	١٤	القول بضعف أبي حنيفة	٢٤
	السيد محمد يوسف البتوري	٣٣		في الحديث تعصبه	
٤	تقريب الأستاذ المحقق مولانا	١٣	١٥	لا اعتد ادب جرح النسائي	٢٥
	محمد ادریس الانصاری			والخطيب بعد وثيق ابن المديني	
٥	علم الجرح والتعديل	١٢	١٦	هل كان ابو حنيفة و	٢٦
٦	ثبوت الجرح والتعديل			اصحابه من المرجحة ؟	
	بأكتاب والسنة		١٧	التعديل المبهم مقبول	٢٨
٧	اباحة الغيبة في الغاء السنة	١٧		لا الجرح المبهم	
٨	بدا الجرح والتعديل	١٨	١٨	فائدة كتب الجرح والتعديل	٢٩
٩	المستكملون من الصحابة			التي لا يذكر فيها سبب	
	في الجرح والتعديل			الجرح التوقف	
١٠	اول الجامعين كلامهم في	٢٠	١٩	الواحد يكتفي في الجرح	٢٩
	الجرح والتعديل			والتعديل على الصحيح	
١١	الكتب المؤلفة في هذا	٢١	٢٠	أي من الجرح والتعديل	٢٩
	الفن			يقدم ؟	
١٢	لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة	٢٢	٢١	لا يؤثر الجرح المفتر	٣٠
	ولا الاكتفاء بالجرح فقط			فمن ثبتت عدالة	

العدد	الموضوع	الصفحة	العدد	الموضوع	الصفحة
٢٢	لا يحل الأخذ بقول كل جاح	٣٠	٣٢	كلام الساجي في العلل والحل	٣٩
٢٣	نقطة بعض النقاد في جرح بعض أهل البلاد	٣١	٣٣	لا يصلح أن يقول عليه أصلاً - من الطعن ما يضربه الطاعن - نفسه لا غير -	
٢٤	أربع المذاهب خاصة		٣٤	من أبيض الرجل لأنه من بني فلان فهو متعصب مردود الشهادة -	٤٠
٢٤	أقسام المتكلمين في الزيادة	٣٢			
٢٥	مراتب التعديل والفاظه	٣٤			
٢٦	الفاظ الجرح ومراتبه	٣٥	٣٥	الجرح للاستقام والتشفي من تلبس إبليس	
٢٧	كلمة في كتب الجرح والتعديل للعلامة الكوثري	٣٦	٣٦	تسامح ابن حجر في نقد الرجال -	٤١
٢٨	كلام العقيلي في ساداتنا لفساد معتقده وكلام ابن عدي لتعصبه المذهبي		٣٦	كتمان ابن حجر كذب قول معمر بن شبيب في توالي التأسيس واعترافه في لسان الميزان	
٢٩	أبراهيم بن محمد شيخ النفاة منعيك في الحديث ولكن ابن عدي لم يفتح عليه -		٣٨	ومن هذا القبيل إخراج البيهقي وإبي نعيم الإسمهاني عن بعض الكذابين طبقات المجرور حين	٤٢
٣٠	منزلة سائر كتبي البخاري ليس كمرتبة صحيحه	٣٧	٣٩	تسهيل المقدمة :	٤٤
٣١	منزلة كتب ابن حبان في الرجال	٣٨	٤٠	قوله أما بعد يرحمك الله الخ	
			٤١	قوله إلا أن جملة ذلك الخ	٤٥
			٤٢	قوله ثم أنا أن شاء الله الخ	

العدد	الموضوع	الصفحة	العدد	الموضوع	الصفحة
٤٣	اقسام المعنى الزائد الذي يكور الحديث لأجله .	٤٦	٥٦	الجواب عن رواية بعض الائمة عن هؤلاء الضعفاء المبتروكين	٦٤
٤٤	قوله فاما القسم الاول	٤٩	٥٢	القاعدة الثالثة	٦٥
٤٥	قوله فاما ما كان منها الخ	٥١	٥٨	فعل كثير من الفقهاء في رواية الضعاف والاحتياط بما في الاحكام قبيح جدا	٦٥
٤٦	قوله وبعد يرجع الله الى قوله احد الكاذبين	٥٤	٥٩	القاعدة الرابعة	٦٦
٤٧	باب وجوب الرواية من المثقة وترك الكذابين	=	٦٠	ذكر المجارحين والمجروحين ووجوه المخرج	٦٧
٤٨	باب تقليط الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم	٥٦	٦١	عبد الله بن المسعود المدائني	=
٤٩	باب النهي عن الحديث بكل ما سمع	=	٦٢	عمرو بن خالد	=
٥٠	باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في قتلها .	٥٧	٦٣	عبد القدوس الشامي	=
٥١	باب في ان الاسناد من الدين	٥٩	٦٤	محمد بن سعيد المصلوب	=
٥٢	جرح الرواة من النصيحة في الدين .	٦٣	٦٥	غياث بن ابراهيم	=
٥٣	القاعدة الاولى	=	٦٦	سليمان بن عمرو	=
٥٤	شروط اجازة المخرج قبوله	=	٦٧	عبد الله بن محرز	٧٠
٥٥	القاعدة الثانية	٦٣	٦٨	يحيى بن ابي ائينة	=
			٦٩	الجراح ابن المنهال	=
			٧٠	عباد بن كثير	٧٢

العدد	الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
٧١	حسين بن عبد الله بن منق	٧٣	الحارث بن حصيرة الازدي الكوفي	٨٥
٧٢	عمرو بن عبيد	=	ابوامية عبد الكريم	=
٧٣	عمرو بن ثابت	٧٦	ابوداود الاعشى	٨٦
٧٤	القول بغير علم اقيم من	=	صالح بن بشير المرمى القاص	٨٧
	السكوت	٩٠	ابوشينة قاضي واسط	٨٧
٧٥	شهر بن حوشب	٧٧	الحسن بن عمار	٨٨
٧٦	توثيق الائمة السلف	=	خالد بن محدود	٨٩
	شهر بن حوشب	٩٣	زياد بن ميمون	=
٧٧	وجه منع الصوفية	٧٨	التوضيح	٩٢
	في الرواية	٩٥	محمدي بن هلال	٩٣
٧٨	غالب بن عبيد الله	٧٩	ابان بن ابي عياش	=
٧٩	هشام بن زياد	=	اسماعيل بن عياش	٩٤
٨٠	روح بن غطيف	٨٠	تغديل الائمة اسفيل بن عياش	٩٥
٨١	بقية	=	المعلى بن عرفان	٩٦
٨٢	الحارث الاعور البغدادي	٨٢	شعبة الذي يروي عنه ابن	=
٨٣	المغيرة بن سميد ابو	=	ابي ذئب	=
	عبد الرحيم	١٠١	محمد بن عبد الرحمن	=
٨٤	شقيق الضبي الكوفي	٨٣	صالح مولى التوأمة	=
	ابو عبيد القاص	١٠٣	ابو الحويرث	=
٨٥	جابر بن يزيد الجعفي	=	تنبيه وايقاظ	٩٧

العدد	الموضوع	العدد	الموضوع
١٠٤	باب صحة الاحتجاج بالمعنع	٩٨	جرار بن عثمان الأنصاري المدني
١٠٥	القول الفاسد المطروح	=	شرحبيل بن سعد
١٠٦	بيان وجه فساد ذلك القول	=	فرقد بن يعقوب
	وذكر القول الراجح	=	محمد بن عبد الله بن عبيد الله
١٠٧	ذكر دليل المعاصر ثم رده	٩٩	يعقوب بن عطاء
=	دليل المعاصر	=	حكيم بن جبير
١٠٨	رد دليل المعاصر	=	عبد الأهل
١٠٩	ذكر الروايات التي وردت	=	موسى بن دينار
	مرسلًا ومتصلًا	=	موسى بن دهقان
=	الأولى	=	عيسى بن أبي عيسى المدني
=	الثانية	=	عبيدة بن معتب
=	الثالثة	=	السري بن اسماعيل
١١٠	الرابعة	=	محمد بن سالم
=	أيراد الاشكال على قول	١٠٠	قوله واشباه ما ذكرنا من
	المعاصر		كلام أهل العلم
١١١	مخالفة قول المعاصر عن الجمهور	١٠٢	بحث المعنعن
=	لا تقبل رواية المعنعن المدلس	=	تعريف المعنعن ومثاله
	من غير ثبوت السماع	=	حكم المعنعن
١١٢	ذكر المثال الإلزامي	=	حكم المثمن ونحوه
=	خبر المعنعن الغير المدلس حجة	١٠٣	الفرق بين المرسل الحق والمدلس
	عند الجمهور		

العدد	الموضوع	الصفحة
١٠٥	ذكر الامثلة التي تدل على إمكان اللقاء كان	١١٣
١٠٦	تلخيص ما قال الامام المسلم في الحديث المصنف	١١٤
١٠٧	اختلاف العلماء في شرائط اتصال المصنف وقبوله	=
١٠٨	محاكمة ابن حجر بين مسلم والبخاري وغيره	١١٥
١٠٩	محاكمة الامام النووي بين مسلم والبخاري وغيره	١١٦
١١٠	محاكمة الشيخ العثاني صاحب فتح الملهم	=
١١١	الجواب عن اشكال الحافظ ابن حجر	١١٧
١١٢	الجواب عن اشكال صاحب فتح المغيث	١١٨
١١٣	الجواب عن اشكال الامام النووي	=
١١٤	جملة ما في صحيح مسلم من الاحاديث	١١٩
١١٥	عدد المرسل في صحيح مسلم	=
١١٦	عدد المنقطع في صحيح مسلم	=
١١٧	عدد العلاقات في صحيح مسلم	١٢٠
١١٨	شرح صحيح مسلم ومختصراته	=

بُشْرَى لَكُمْ وَحُسْنُ مَأْتٍ

اخواني الطلبة! وفقكم الله واياي

لغيركم، ساقدم لكم التعليق في ما قاله ابو داود

ان شاء الله تعالى

مقدمة الطبع الأول

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
عَلَى سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ وَعَلَى آلِهِ
وَأَزْوَاجِهِ وَوَدَّعَيْنَهُ وَأَتَّبَعُهُ الْجَمْعُ بَيْنَهُ

أما بعد فحين دراستي الكتاب الثالث بعد
كتاب الله في الأرض صَحِيحُ الْإِمَامِ الْهَامِ مُسْلِمِ بْنِ
الْحِجَّاجِ الْقَشِيرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي سَنَةِ ١٣٩٠ هـ بِالمدرسة
العَرَبِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ (صَانِئُهَا اللَّهُ وَسَلَّمْ) مَوْسُشَاهَا عَنْ
كُلِّ كَرْبٍ وَفِتْنٍ) عِنْدَ الشَّيْخِ الْحَاجِّ الْمُحْتَرَمِ مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ
أَدْرِيسِ الْمِيرَقِيِّ أَسَاقِةِ الْحَدِيثِ وَمُدِيرِ الْمَجْلَةِ "الْبَيِّنَات"
أَمْرُ الشَّيْخِ شَرَاءَ الدَّرْسِ أَنْ يَجْمَعُوا الضَعْفَاءَ الَّذِينَ أوردَهُمُ
الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي مَقْدَمَةِ صَحِيحِهِ مَعَ ذِكْرِ جَارِحِيهِمْ وَبَيَانِ وَجْهِهِ
الْمَجْرُوحِ فِي ثَلَاثَةِ أَعْمَدَةٍ بِحَيْثُ يَشْتَمِلُ الْأَوَّلُ عَلَى الْمَجْرُوحِينَ
وَالثَّانِي عَلَى الْجَارِحِينَ وَالثَّلَاثُ عَلَى وَجْهِ الْمَجْرُوحِ - فَاِمْتَثَلْتُ
الْأَمْرَ وَاخْذْتُ فِي التَّرْتِيبِ كَمَا أُمِرْتُ وَجَعَلْتُ قَدْوَتِي
فِي هَذَا الثَّانِ شَرْحَ الْإِمَامِ النَّوَوِيِّ قُدْسَ سِرِّهِ وَفَتْحَ الْمُلْهِمِ

شرح صحيح مسلم للعلامة العثماني (نور الله مرقد) فجمع عندي شيء يصلح
 للتقديم عند الشيخ حفظه الله، ثم قدمته في خدمته فنظر اليه
 نظرة مابرسيل وقال هكذا أردت ومن سماع هذه الكلمة سررت
 جداً وأردت ان اضيف اليه شيئاً من المصطلحات الضرورية من
 علم الجرح والتعديل من ماخذ قوية واقدمه في خدمة الشيوخ
 عامة وبملاحظة شيخى العلامة البنوري ادام الله فيوضه
 خاصة، فان متوبوه فتحة من لغاتهم القدسية وإلا فمتى
 ومن الشيطان فلنترقته شر لنسفته في اليمر نسفاً.
 ولكن بعد ما اتفق الشيخان على صحته وكونه نافعا للطلاب
 همست على طبعه ونشر مع عدم موافقة الظروف لطباعته، ولعل الله
 يحدث بعد ذلك امراً.

محمد انور المبدخاني (الوردجي)

سنة ١٣٩٥ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُتَدَمَّة الطبع الثانی

الحمد لله الذى بعث فى الاميين رسولا منهم يتلوا عليهم
آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وان كانوا من
قبل لى ضلال مبين .

فاشهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهدان سيدنا
ومولانا محمدا عبده ورسوله الذى بلغ الرسالة وادى الامانة
ونصح الاممة ، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله واصحابه
ومن تبعهم باحسان الى يوم القيامة .

اما بعد : فقد كتبت فى سنة ١٣٩٠ هـ بحثا عن الرجال الفضلاء
الذين جرى ذكرهم فى مقدمة صحيح الامام مسلم مع جاريهم
ووجوه الجرح ، وكان مرتباً فى ثلاثة جداول ، جدول فى اسماء
المجروحين و جدول فى اسماء جاريهم و جدول فى وجوه الجرح
واقادنى هذا المتبحر الهدى الموهب استاذى المحترم فضيلة الشيخ
مولانا محمد ادریس الانصارى حفظه الله استاذ الحديث الشريف
بجامعة العلوم الاسلامية علامة بنورى تاون كراتشى
ورئيس وفاق المدارس العربیة باكستان ، و ذلك حين
تدريسه صحيح الامام مسلم لطلبة السنة النبوية ، ومعلوم
على كل احداث اسلوب الشخ فى تدريسه ممتع جداً يجلب
قلوب المستفيضين ويشوق علمهم .

ثم اضفت اليه شيئاً من مصطلحات الجرح والتعديل
 مقدمة لهذا البحث ورجاء لنفع الطلاب ، وبعد الانتهاء قدمت
 لسيدى ومرشدى علامة العصر المحدث الكبير الشيخ محمد يوسف البتوري
 (رحمه الله رحمة واسعة) طلباً لاصلاح ما فيه من الاخطاء والزلات
 فشاء (الشرح والتفصيل في الجرح والتعديل) وكتب عليه ما يلي ابداً
 لرأيه الشريف :

رأى المحدث الكبير علامة العصر السيد محمد يوسف البتوري قدس سره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قد وقفت على هذه الرسالة النفيسة "الشرح والتفصيل
 في الجرح والتعديل" للبحث عن رجال الحديث الضعفاء
 الذين جرى ذكركم في مقدمة الامام مسلم لصحيحه
 مع اضافات مفيدة معتمدة من اصول الجرح والتعديل
 التي جمعها اخونا المولى محمد انور البدخشاني بارك الله
 في علمه وحياته) متخرج المدرسة العربية الاساتذة
 والاستاذ بها من مهمات كتب الفن فوجدتها في غاية الجودة .
 اسأل الله أن ينفع بها كما نفع باصلها وهو ولي التوفيق
 والهداية .

كتبة محمد يوسف البتوري

٤ ربيع الاول سنة ١٣٩٥ هـ

وكما قدمته بعد ذلك لفضيلة الاستاذ مولانا محمد ادریس
الانصاري حفظه الله تعالى لينظر فيما امرني بجمعه وترتيبه
اصدقت امر كذبت، فاطهر رأيه الشريف وكتب ما يلي :

تقرير الاستاذ المحقق مولانا محمد ادریس الانصاري حفظه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ان من فضل الله على ومن سعادتى ان فوض الى تدريس
صحیح مسلم في الحديث النبوی الشريف منذ احوام بالمدرسة
العربية الاسلامية . وان من اسلوبي في تدريس مقدمة صحیح
مسلم في اول العام الدراسي اني ارشد الطلبة الى اعداد قائمة
الرواة المجروحين الذين وردت اسماءهم في المقدمة مع ذكر
من جرحهم من ائمة النقد واسباب الجرح منفصلة حتى يسهل
عليهم حفظ اسماءهم وضبطها ويساعدكم عند الاختبار فيقوم
المجتدون من الطلبة باعداد قائمة الرواة المجروحين على
مناهجهم الخاصة وكان من بين هؤلاء المجتدين اخي في الله المولى
محمد انور البدخشاني فقد قام بوضع هذه القائمة على احسن
ترتيب مع اضافات مفيدة مهتمة من اصول الجرح والتعديل من
شرح صحيح مسلم للامام الحنبل النووي وشرح شيخنا العلامة شبير احمد
العثماني قدس الله ستره فتح الملهم وغيرها من معجمات كتب الجرح
والتعديل .

وزادني سرورا عندما سمعتك انه يريد طبع هذه الرسالة وقد

سماها "الشرح والتفصيل في المرح والتعديل" فراجعتها ثانياً بكل امعان
فوجدتها مليئة لطلبة الحديث، واسأل الله سبحانه ان يتقبلها
منه ويرزق لها القبول وان ينفع بها اساتذة الحديث وطلابه
بحمته وكرمه انه سميع مجيب.

العبد الفقير الى الله الغنى
محمد ادریس غفر الله له ولشأنه الأعلام
٢٦، جادى الاول ١٣٩٥ هـ

ولما رأيت اتفاق الشيخين على كون البحث نافعا لطلاب
الحديث الشريف فرحت جدا وارردت طبعه ونشره فقام بطبعه
فضيلة الشيخ عبد القادر البخاري ثم الممدني حفظه الله وورثه
مجانا طرا له، وكانت الفترة بين الجمع والنشر حوالي خمس سنوات
(١٣٩٥ هـ) ولما رأى الاستاذ المحترم (مولانا محمد ادریس) نفعه من
ناحية ورغبة طلبة الحديث الشريف من ناحية اخرى امرني
بنشر مرة ثانية مع اضافة تسهيل بحث المعن على الاقل
فيادرس الامتثال وبدأت في تسهيل المقدمة (مقدمة صحيح مسلم)
كلها بعبارة سهلة واضحة (حسب الاستطاعة) راعيا حل المشكلات
العملية على ضوء ما قاله الشراح الثلاثة، الامام النووي والعلامة
السنوسي والعلامة العثاني (طيب الله ثراهم) في شروحاتهم، و
بعد الفراغ عن تسويده قدمته للاستاذ الانصاري حفظه الله
فبعد ان طالعه غصونا بحث المعن الذي اكدني لتسهيله

وتلخيصه مراراً قال ما حاصله : ان في نشره نفعاً للطلاب والدرسين
فاجتمعت لطبعه ونشر مرة ثانية بعد تبديل الترتيب السابق
وتقديم بعض المباحث وتأخير أخرى فجاء كماترى ولا انكر
المقولة المشهورة (من صنف قد استعبدت) ومع ذلك الرجاء
من الدارسين الكرام النظر بين الاصلاح والانصاف لا الانتقاد
والاعتساف. اللهم يستر امورنا كلها في الدارين واجعلنا
من الذين يحاسبون حساباً يسيراً ثم ينقلبون الى اهلهم مسرورين
آمين

محمد انور البديخاني (الوردجي)

محرم الحرام سنة ١٤٠٣ هـ

علم الجرح والتعديل

هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بالفاظ مخصوصة وعن مراتب تلك الالفاظ وهذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات مع أنه فرع عظيم والكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شراً عن كثير من من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وجوز ذلك تورعاً وعسواً للشرعية لا طعناً على الناس وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة والتثبت في أمر الدين أولى من التثبت في الحقوق والأموال فلماذا افترضوا الكلام على نفوسهم على ذلك . (مقدمة كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ص ١٢١)

ثبوت الجرح والتعديل بالكتاب والسنة

قال الله تبارك وتعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن لَّصِيْبُوا قَوْلًا بِمَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ سَادِمِينَ ۝

وقال جل ثناؤه مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ .

وقال جل ذكره وَأَشْهَدُ وَأَدْوِي عَذْلٍ مِّنْكُمْ -

وقال تعالى ذكره وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلَيْهِمْ

وعن عائشة ر أنها قالت امرنا رسول الله صلى الله

عليه وسلم ان ننزل الناس منازلهم . (مسلم ص ١٠٢ ج ١)

وعن ابى هريرة ر عن رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ

سَيَكُونُ فِي آخِرِ أَمْتِي إِنَاسٌ يَحْدُثُونَ كُفْرًا بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنَّهُمْ

وَلَا أَبَاكُمْ فَأَيُّكُمْ وَيَأْتِيهِمْ (مسلم ص ١٠٢ ج ١)

قال النبي صلى الله عليه وسلم في التعديل ان عبد الله

رجل صالح وفي الجرح بئس اخو العشرة وقال متى ترعون عن

ذكر الفاجر هتكوه يحذره الناس .

تدبر بالرواية

، البخاري ص ٢٠٢ ج ٢

)

تباح الغيبة في ستة مقامات

ذكر النووي في رياض الصالحين والغزالي في

” احياء علوم الدين ” وغيرها في غيرها ان غيبة الرجل

حيًا وميتًا تُباح لغرض شرعي لا يمكن الوصول اليه الا بها

وهي ستة الاول التظلم فيجوز للمظلوم ان يتظلم

الى السلطان والقاضي وغيرها ممن له ولاية او قدرة

على انصافه من مظلومه فيقول فلان ظلمني كذا .

الثاني الاستعانة على تغيير المنكر ورده العاصي

الى الصواب فيقول لمن يرجو امته ازالة المنكر فلان يفعل كذا
 فازجره الثالث ، الاستفتاء فيقول للمفق ظلمني ابي بكذا فلما
 سبيل الخلاص منه؟ الرابع ، تحذير المؤمنين عن الشر و
 نصيحتهم ومن هذا الباب المشاورة في مصاهرة انسان او مشاركة
 او ايداعه او معاملته او غير ذلك ومنه جرح الشهود عند القاضى
 وجرح رُوَاة الحديث وهو جائز بالاجماع بل واجب للحاجة ومنه ما
 اذا رأى متفقاً يتردد الى مبتدع او فاسق يأخذ عنه العلم
 وخاف ان يتضرر المتفقه بذلك فينصحه ببيان حاله بشرط
 ان يقصد النصيح ولا يحمله على ذلك الحسد والاحتقار.

الخامس ، ان يكون مجاهرًا بفسقه او بدعته فيجوز ذكره
 بما يجاهر به من العيوب دون غيره .

السادس ، التعريف كان يكون الرجل معروفًا بوصف يدل على
 عيب كالاعمش والاعمرج والاصم والاعور والاحول وغيرهما فهذه
 ستة ابواب ويلحق بها ما يناظرها ويشابهها ودلائلها في كتب
 الحديث مشهورة وفي كتب الفقه مسطورة . (الرفع والتكيل للشيخ الكنوي)

كيف بدء الجرح والتعديل ؟

- ولا شك ان مرتبة السنتا النبوية في الحجية تلى مرتبة
 الكتاب الكريم اذ هي مفتحة لنصومه ومبينة لمناهة تجسيم
 عامه وتبييد مطلقه وتوضيح مشكله وتعين مبهمه وتعليل

محكمة واتباعه واجبك كالكتاب بنفق الكتاب وَمَا أَشْكُرُ الرَّسُولَ
فَحُدُودُهُ وَمَا نَهَيْكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا وَقَدْ حَرَمَ الْمُسْلِمُونَ فِي عَصْرِ
النَّبُوَّةِ عَلَى حِفْظِهَا فِي صُدُورِهِمْ وَنَشْرِهَا فِي مَجْتَمَعَاتِهِمْ وَرَوَايَتِهَا
عِنْدَ الْحُكْمِ عَلَى النَّوَازِلِ وَاحِدَاتِهِمْ وَكَذَلِكَ فِي عَصْرِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ
وَكِبَارِ التَّابِعِينَ وَكَانَ يَرْوِيهَا الْفُقَهَاءُ وَالْقَضَاةُ وَالْمُعَلِّمُونَ وَلَمْ يَتَدَوَّنْ
فِي الْكُتُبِ تَدْوِينًا خَاصًا لِعَدَمِ شُيُوعِ الْكِتَابَةِ حِينَئِذٍ وَلِعَدَمِ
الدَّوَاعِي لِلتَّدْوِينِ بَلْ كَانَتْ مُحْفُوظَةً فِي صُدُورِ الْعُدُولِ الْأَمْنَاءِ وَمَعَ
ذَلِكَ فَقَدْ كَانَ لِبَعْضِ الصَّحَابَةِ مَكْتُوبَاتٌ قَدْ كَتَبُوهَا فِي عَهْدِ النَّبُوَّةِ
لِحِفْظِ الْحَدِيثِ وَالْمَرَاجِعَةِ إِلَيْهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ كَالصَّادِقَةِ "عَبْدِ اللَّهِ
بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ وَكَانَ لَكِبَارِ التَّابِعِينَ رَحَلَاتٌ إِلَى بَعْضِ الْأَمْصَارِ
لِطَلْبِ الْخَبَرِ وَسَمَاعِهِ مِنْ مَعَ أَوْفَرِدٍ بِرَوَايَةٍ وَمَضَتْ الْمِائَةُ الْأُولَى
وَكُلُّ رِوَاةِ السَّنَةِ مَا مَصَابِي عَدَلِ ضَابِطِ الْأَمَاكِنِ مِنَ الْقَلِيلِ
الَّذِي يَقَعُ مِنَ الْخَطَا وَالنِّيَانِ وَأَمَا تَابِعِي كَبِيرُ ثِقَةٍ يَتَجَرَّى الصَّدْقُ
وَيُتَشَدَّدُ فِي الرِّوَايَةِ الْأَمَاكِنِ مِنَ الْيَسِيرِ الَّذِي يَقَعُ لِبَعْضِهِمْ مِنَ
الْأَوْهَامِ وَالْإِخْطَاءِ وَمَعَ ذَلِكَ فَتَكَلَّمَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ
وَأَبْنُ مَالِكٍ وَالسَّيِّدَةُ عَائِشَةُ وَتَكَلَّمَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ الشَّعْبِيُّ
وَأَبْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبْنُ سَيْرِينَ وَغَيْرُهُمْ وَلَمَّا كَانَ أَوَّلُ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ
وَعَصْرُ أَوَّلِ التَّابِعِينَ وَجَدَ مِنَ الرِّوَاةِ مَنْ يَرْفَعُ الرِّسْلَ
وَالْمُنْقَطِعَ وَمَنْ كَثُرَ خَطَاؤُهُ وَازْدَادَ ذَلِكَ فِي عَصْرِ صُغَارِ التَّابِعِينَ
بَعْدَ الْخَمْسِينَ وَالْمِائَتَيْنِ فِيهَا كَانَ كِبَارُ اتِّبَاعِ التَّابِعِينَ وَظَهَرَتِ الْفُرْقَةُ
السِّيَاسِيَّةُ وَانْتَشَرَ الْكَذِبُ وَالْعَصْبِيَّةُ وَزَاخَمَتِ الثَّقَافَاتُ

الاعجمية المعارف الشرعية وظهر من يتعمد الكذب تزويجاً لبدعته
وانتصاراً لمذهبه فاضطر العلماء الجهابذة من علماء الجرح
والتعديل الى اتساع النظر والاجتهاد في التفتيش عن الرواة
ونقد الاسانيد فتكلم شعبة ومالك ومعر وهشام الدستوا
ثم ابن المبارك وهيثم وابن عيينة ثم يحيى بن سعيد القطان
وتلاميذته كعلي بن المديني ويحيى بن معين وتكلم من علماء
المائة الثالثة احمد بن حنبل وطبقته وتلاميذهم من
بعدهم كالبخاري ومسلم وابي ذرعة وابي حاتم ثم تلاميذهم
كالترمذي والنسائي الى آخر عصر الرواية وآخر المائة الثالثة
(تدريب الراوي ٢٠)

أول من جمع كلامه في الجرح والتعديل والذي تكلم بعده

الجرح والتعديل من اهتم ما يعنى به اهل الاثر و
قد ألف الحافظ في كتاباً جماً ما بين مطول ومختصر وأول
من جمع كلامه في ذلك الحافظ يحيى بن سعيد القطان وقد تكلم
في ذلك من بعده تلاميذته ثم يحيى بن معين وعلي بن المديني
واحمد بن حنبل وعمر بن علي الفلاس وتلاميذهم مثل ابى
ذرعة وابي حاتم والبخاري ومسلم وابي اسحق الحوناني
وتلاميذهم في ذلك من بعدهم مثل النسائي وابن خزيمة والترمذي
والدولابي والعقيلي وله مصنفات مفيدة في معرفة الضعفاء.

(مقدمة فتح الملهم ٣)

الْكِتَابُ الْمَوْلُفَةُ فِي هَذَا الْفَنِّ

ومن الكتب المولفة في ذلك كتاب أبي حاتم بن حبان
وكتاب أحمد بن عدي وهو اكمل الكتب في ذلك واجملها
هو الكتاب الذي يدعى الكامل وكتاب أبي الفتح الأزدي و
كتاب أبي محمد بن أبي حاتم وكتاب الدارقطني في الضعفاء
وكتاب الحاكم فيهم وقد صنف أبو الفرج بن الجوزي كتاباً
كبيراً اختصره الذهبي وجعله ذيلين وجمع معظم ما فيهما
في ميزانه وقد عول الناس عليه مع أنه تبع ابن عدي في
إيراد كل من تكلم فيه ولو كان ثقة ولكنه التزم أن لا يذكر
أحداً من الصصابة ولا الأئمة المتبوعين -

قال في الميزان وما كان في كتاب البخاري وابن عدي و
غيرهما من الصصابة فأنى سقط لهم لجلالة الصصابة ولا أذكرهم
في هذا المصنف إذ كان الضعف انما جاء من جهة الرواية اليهم
وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً
لجلالتهم في الإسلام وعظمهم في النفوس وقد ذيل عليه الحافظ
زين الدين العراقي في مجلد وقد التقط منه الحافظ ابن حجر
من ليس في "تهذيب الكمال" وضم إليه ما فات من الرواة و
تراجم مستقلة في كتابه المسمى "لسان الميزان" وله كتابان
آخران وهما "تقويم اللسان" و "تحرير الميزان" وللعماد
بن كثير "التكميل" في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل
ففيها "تهذيب المزي" و "ميزان الذهبي" مع زيادات وتغييرات
وهو أنفع شيء للمحدث والفقهاء التالي لأثره (تتم فرغ التكميل)

لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة ولا الاكتفاء به فمن يوجد فيه التعديل ايضاً

ولما كان الجرح امرًا صعبًا فإن فيه حقًا لله مع حق الأدمي و
ربما يورث مع قطع النظر عن الضرر في الأخرى ضررًا في الدنيا
من المنافرة والمقت بين الناس وانما يجوز للضرورة الشرعية
حكموا بأنه لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة ولا الاكتفاء على نقل
الجرح فقط فيمن وجد فيه الجرح والتعديل كلاهما من التقاد ولا
جرح من لا يحتاج الى جرحه ومنعوا من جرح العلماء الذين لا يحتاج
اليهم في رواية الاحاديث بلا ضرورة شرعية.

قال السخاوي في "فتح المغيث" بشرح الفية الحديث "لا يجوز
التجريح بشيئين اذا حصل بواحد" وقال الذهبي في ميزان الاعتدال
كذلك من تكلم فيه من المتأخرين لا اورد منهم في هذا الكتاب
الا من قد تبين ضعفه واتضح امره اذ العمدية في زماننا على الرواة
بل على المحدثين والمفيدةين والذين يعرف عد التهم وصد قهرهم في
ضبط اسماء السامعين ثم من المعلوم انه لا بد من صون الراوي
وستره - فالخذ الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس تلك مائذ
وقال السيوطي في رسالته "الدوران الفلكي على ابن الكركي"
عند ذكر وجوه طعنه على معاصره السخاوي -

"الثالث انه ألف تاريخاً املأه بغيبة المسلمين ورمى فيه
علماء الدين بأشياء أكثرها مما يكذب فيه فالتفت المقالة
التي سبقتها "الكاوي في تاريخ السخاوي" ونزهت فيها اعراض
الناس وهدمت ما بناه في تاريخه الى الاساس الرّفم والتكميل (٥٩٢)

وقال الذهبي في ميزانه .. في ترجمة امان بن يزيد العطار
 "قد اورد ايضا العلامة ابن الجوزي في الضعفاء ولم يذكر فيه
 اقوال من وثقه وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح ويسكت
 عن التوثيق"

لا يقبل الجرح من غير العلم بأسبابه

وقال الشَّاح السُّبُكِيُّ "من لا يكون عالماً بالأسباب لا يقبل منه
 جرح ولا تعديل ولا بالاطلاق ولا بالتقييد ومثل هذا منقول عن البلد
 بن جماعة أيضاً قال الحافظ ابن حجر في شرح منتهى "ان صدر الجرح
 من غير عارف بأسبابه لم يعتبر به" وقال أيضاً تقبل التزكية من
 عارف بأسبابها لا من غير عارف وينبغي ان لا يقبل الجرح الا من
 عدل متيقظ (الرفع والتكميل ص ٥٠)

القائل بأن ابا حنيفة ضعيف في الحديث متعصب

وفي فتح الرحموت "شرح مسلم الثبوت لا بد للمزني ان يكون
 حذوا وعارفاً بأسباب الجرح والتعديل وان يكون منصفاً ناصحاً لان
 يكون متعصباً ومعجباً بنفسه فانه لا اعتداد بقول المتعصب كما
 قدح الدارقطني في الامام ابي حنيفة بانه ضعيف في الحديث بانه
 شناعة فوق هذا فانه امامك ورم تقى تقى خائف من الله وله كرامات
 شهيرة فباقى شيء يتطرق اليه الضعف ؟ فتارة يقولون انه كان
 مشتغلاً بالفقه أنظر بالانصاف ائى قبح فيما قالوا ؟ بل الفقيه اولى
 بان يؤخذ الحديث منه وتارة يقولون انه لم يلاق ائمة الحديث

له هو به را الذين الحموى الدوشقى المتوفى سنة ٤٣٣هـ

انما اخذ ما اخذ من حقاد . وهذا ايضا باطل لانه روى عن كثير
من الائمة كالامام محمد الباقر والاعمش وغيرهما مع ان حقادا
كان وعاء العلم فالأخذ عنه اغناء عن الأخذ من غيره وهذا ايضا
آية على ورعه وكمال تقواه وعلمه فانه لم يكثر الرواية احتياطا واتقاء باكا بر
الصحابة الذين يخافون من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتلاوة يقولون انه كان
من اصحاب القياس والرأى وكان لا يعمل بالحديث حتى وضع ابو
بكر بن ابي شيبة في كتابه بابا للترد عليه وتوجيهه بباب الرد على
ابي حنيفة . وهذا ايضا من التعصب كيف وقد قيل المراسل ؟ و
قال ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فبالرأس والعين و
ما جاء عن اصحابه فلا تركه ، ولم يخص بالقياس علم غير
الواحد فضلا عن عام الكتاب ولم يعمل بالاخالة والمصالح المرسلة
والعجب انهم طعنوا في هذا الامام مع قبولهم الامام الشافعي .
وقد قال في اقوال الصحابة « وكيف التمسك بقول من لو كنت
في عصره لحاجته ؟ » ورد المراسيل ومخصص علم الكتاب بالقياس
وعمل بالاخالة وهل هذا الا بحثان من هتوك الطائفتين والحق
ان الاقوال التي صدرت عنهم في حق هذا الامام المهام كلها مستندة
من التعصب لا يستحق ان يلتفت اليها ولا ينطفي نور الله باضواءهم
فاحفظ .

وفي تنوير الصحيفة بمناقب الامام ابي حنيفة . لا تفتروا
بكلام الخطيب فان عند العصبية الزائدة على جماعة من العلماء
كابي حنيفة واحمد وبعض اصحابه وتعامل عليهم بكل وجوه
وصنف فيه بعضهم الشهما المصيب في مكيد الخطيب ، واما
ابن الجوزي فقد تابع الخطيب وقد عجب سبطه منه حيث قال

في مراة الزمان وليس العجب من الخطيب فائدة طعن في جماعة
من العلماء وانما العجب من المجد كيف سلك اسلوبه وجاء
بما هو اعظم. (الرفع والتكميل مـ)

لا اعتداد بجرح النسائي والخطيب بعد توثيق ابن المديني

يقول الشيخ اللكنوي في تقديم التعديل على الجرح المفسر
بوجود عارضة تقتضي ذلك. ولهذا لم يقبل جرح بعضهم في
الامام ابي حنيفة وشيخه حماد بن ابي سليمان وصاحبيه محمد
وابي يوسف وغيرهم من اهل الكوفة بانهم كانوا من المرجئة
ولم يقبل جرح النسائي في ابي حنيفة وهو ممن له تعنت وتشدد
في جرح الرجال ولم يقبل جرح الخطيب البغدادي فيه وفي متبعيه
بعد قول ابن حجر في الخيرات الحسان. نقل عن ابن عبد البر
رأس علماء الشأن الذين رووا عن ابي حنيفة وثقوه واشتوا عليه
اكثر من الذين تكلموا فيه والذين تكلموا فيه من اهل الحديث
اكثر ما عابوا عليه الاغراق في القياس والزعم قد مر ان ذلك
ليس بعيب.

وقال الامام علي بن المديني «ابو حنيفة روى عنه الثوري
وابن المبارك وحماد بن زيد وهشام ووكيع وعباد بن العوام
وجعفر بن عون وهو ثقة لا بأس به وكان شعبة حسن الرأي
فيه» وقال يحيى بن معين «اصحابنا يفرطون في ابي حنيفة
واصحابه» فقل آكان يكذب؟ قال لا.

(الرفع والتكميل مـ)

لا يقبل الجرحُ المفسّر في حق مَنْ غلبت طاعته على معاصيه

قال السّاج السبكي في طبقات الشافعية .. « قد عرفناك
ان المجرح لا يقبل منه الجرح وان فسرهُ في حق من غلبت طاعته على
معاصيه وما دحوه على ذاقيه ومزكوه على جارحيه اذا كانت
هناك قرينة يشهد العقل بان مثله من تعصب مذهبي او منافسة
دنيوية كما يكون بين النظراء وغير ذلك وحينئذ فلا يلتفت الى
كلام الثوري وغيره في ابي حنيفة » وابن ابي ذئب وغيره في
مالك وابن معين في الشافعي والنسائي في احمد بن صالح ونحوه
ولو اطلقنا نقد الجرح لما سلم لنا احد من الائمة اذما من
امام الا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيدها لكون ..

(الرنم والتكميل ص ٣١ و ٣٢)

هل كان ابو حنيفة واصحابه (رضي الله عنهم) من المرجئة؟

كلّ دبل قد يظن من لا علم له حين يراى في « ميزان الاعتدال »
و « تهذيب الكمال » و « تهذيب التهذيب » و « تقريب التهذيب »
وغیرها من كتب الفن في حق كثير من الرواة الطعن بالارجاء
عن ائمة النقد الاثبات حيث يقولون « رمى بالارجاء » « او كان
مرجئاً » او نحو ذلك من عباراتهم كونهم خارجين من اهل السنة
والجماعة داخلين في الفرق الضالة مجروحين بالبدعة الاعتقادية
معدودين من الفرق المرجئة الضالة ومن ههنا طعن كثير منهم
على الامام ابي حنيفة وصاحبيه وشيوخه لوجود اطلاق الارجاء

عليهم في كتب من يعتمد على نقلهم ومنشأ ظنهم غفلتهم عن احد
 قسمي الارجاء وسرعة انتقال ذهنهم الى الارجاء الذي هو ضلال
 عند العلماء فقد قال محمد بن عبد الكريم الشيرستاني في كتابه
 «الملل والنحل» عند ذكر فرق الفسالة ومن ذلك المرجئة والارجاء
 على معنيين احدهما التأخير كما في قوله تعالى قالوا أرجه وأخاه
 أي امهله والثاني اعطاهم الرجاء اما اطلاق اسم المرجئة على الجماعة
 بالمعنى الاول فصحيح فانهم كانوا يؤخرون العمل عن الدنية والافتقار
 واما بالمعنى الثاني فظاهر فانهم كانوا يقولون لا يضر ولا ينفع مع
 الايمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة وقيل الارجاء تأخير
 حكم صاحبه الى يوم القيمة فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا من كونه
 من اهل الجنة والتأخر على هذا المرجئة والوعيدية فرقتان متقابلتان
 وقيل الارجاء تأخير على عن الدرجة الاولى الى الرابعة فعلى هذا المرجئة
 والشيعة متقابلتان والمرجئة اصناف اربعة مخرجته الخواص ومُرجئة
 القدرية ومُرجئة الجبرية والمُرجئة الخالصة وبعد نقل هذا
 القول مع تفصيله يقول الشيخ البكنوي والذي يحيب عمله على
 العالم المشتغل بكتب التواريخ واسماء الرجال ان الارجاء يطلق على
 قسمين احدهما الارجاء الذي هو ضلال وهو الذي مر ذكره انفاً
 ثانيهما الارجاء الذي ليس بضلال ولا يكون صاحبه عن اهل السنة
 والجماعة خارجاً وذكرنا ان المرجئة فرقتان مرجئة الضلالة ومرجئة
 اهل السنة وابو حنيفة وتلاميذه وشيوخه وغيرهم من الرواة الاثبات
 انما عدوا من مرجئة اهل السنة لا من مرجئة اهل الضلالة -

يقبل التعديل المكبهم لا الجرح المكبهم

زبد في الجرح من بيان السبب بخلاف التعديل - قال الامام
النووي في التقريب يقبل التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح
المشهور ولا يقبل الجرح الا مبين السبب قال سيوطي في دليل الاول
لان اسبابه (اسباب التعديل) كثيرة فيثقل ويشق ذكرها لان ذلك
يحوج المعدل الى ان يقول لم يفعل كذا ولم يرتكب كذا فعل كذا
كذا فيعدد جميع ما يفسق بفعله او بتركه وذلك شاق جداً
والناس مختلفون في اسباب الجرح فيطلق احدهم الجرح بناء على
ما اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الامر فلا بد من بيان سببه
لنظر هل هو قاصح ام لا ؟

قال ابن الصلاح وهذا ظاهر مقرر في الفقه واصوله وذكر
الخطيب انه مذهب الائمة من حفاظ الحديث كالشيخين غيرهما.

حكم الجرح والتعديل لمبهمين التوقف

واما كتب الجرح والتعديل التي لا يذكرفيها سبب الجرح فانما
وان لم نعتمدها في اثبات الجرح والحكم به ففائدتها التوقف فمن
جرحوه عن قبول حديثه لما اوقف عندنا ذلك من الريبة
القوية فيهم فان بحثنا عن حاله وانزاحت عنه الريبة وحصلت
الثقة به قبلنا حديثه كجماعة في الصحيحين بهذه المشابة
كما تقدمت الاشارة اليه -

(مقدمة فتح الملهم ص ١٩٢ وص ١٩٣)

الواحد يكفي في الجرح والتعديل على الصحيح

والصحيح ان الجرح والتعديل يشبان بواحد وقيل لا بد من اثنين
كما في الشهادة وجه الصحيح انه كالمرتكبي (وكذا الجرح) للراوى
ناقلاً عن غيره فهو من جملة الاخبار ولو كان اجتهاداً امن قبل نفسه
فهو بمنزلة الحاكم وفي الحالتين لا يشترط العدد والفرق بينهما شيق
الامر في الشهادة لكونها في الحقوق الخاصة التي يمكن الترافع فيها
وهي محل الاغراض بخلاف الرواية فانها في شيء عام للناس غالباً لا
ترافع فيه ونحو قول ابن عبد السلام « الغالب من المسلمين مهابة
الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم » بخلاف شهادة الزور ولانه
قد ينفرد بالحديث واحد فلو لم تقبل لفاتت المصلحة بخلاف فوات
حق واحد على واحد في المحاكمات ولان بين الناس احب و
عداوات تحملهم على شهادة الزور بخلاف الرواية -

(مقدمة فتح الملهم ص ١٦٣)

اَيُّ مَنْ الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلُ يُقَدَّمُ اِذَا اجْتَمَعَ فِي الرَّاوى ٦

اذا اجتمع في الراوى جرح وتعديل فان كانا مبهمين يقدم
التعديل كما قدمنا وان كان الجرح مفسراً والتعديل مبهماً قدم
الجرح هذا هو الاصح عند الفقهاء والاصوليين ونقله الخطيب
عن جمهور العلماء لان مع الجرح زيادة علم لم يطعم عليها
المعدل وان كان التعديل مفسراً ايضاً بان يقول المعدل عرفت
السبب الذي ذكره الجرح ولكنه تاب وحسنت حالته فانه

حينئذ يقدم التعديل كذا في «تدريب الراوي» بمعناه -
(مقدمة اعلام السنن ص ١٢)

لَا يُؤْثَرُ الْجَرَحُ الْمَفْسَرُ فِيمَنْ ثَبَّتَتْ عَدَالَتُهُ وَأَمَامَتُهُ عِنْدَ الْأُمَّةِ

من ثبتت عدالته واذا عنت الأمة لامامته لا يؤثر فيه
جرح ولو مفسراً، وكان حديثه صحيحاً لا حسناً فقط -
قال ابو جعفر بن جرير (الطبري) ولم يكن احد يدفع
عكرمة عن التقدم في العلم بالفقه والقرآن وتأويله وكثرة الروايات
للأثر وإنه كان عالماً بمولاه وفي تقريره جلة اصحاب ابن عباس اياه
ما بشهادة بعضهم ثبت عدالة الانسان وليتحقق جواز الشهادة
ومن ثبتت عدالته لم تقبل فيه الجرح وما تسقط العدالة بالظن
قلت فهذا عكرمة جرحه عدة من الأوائل ولكن لم يلتفت المحدثون
الى كلامهم لثبوت عدالته وامامته وعدوا حديثه من الصحاح -
وقال ابن جرير لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرواية
ثبت عليه ما ادعى به وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك
للزعم ترك اكثر محدثي الامصار لانه ما منهم الا وقد نسبهم قوم
الى ما يرغب به عنه - (مقدمة اعلام السنن ص ١٢)

لَا يَحِلُّ الْاِخْذُ بِقَوْلِ كُلِّ جَارِحٍ

لا يحل لك ان تأخذ بقول كل جريح في آق راو كان وان كان
ذلك الجرح من الاثمة او من مشاهير علماء الأمة فكثيراً
ما يوجد امراً ما ينحصر من قبول جرحه وحينئذ يحكم بمرده

جرحه وله صور كثيرة لا تغنى على المهرة منها ؛ او يكون الجرح
نفسه مجروحاً فينبذ لا يبادر الى قبول جرحه وكذا تعديله ما لم
يوافقه غيره كالازدي في أن في لسانه دهقاً وهو سرف في الجرح
قال الذهبي في ترجمة ابان بن اسحاق المدني بعدما نقل عن ابي
الفتح الازدي أنه متروك قلت لا يترك فقد وثقه احمد والعجلي
وابوالفتح يسرف في الجرح وله مصنف كبير الى الغاية في المجرحين
جرح خلقاً بنفسه لم يسبقه احد الى التكلم فيهم وهو متكلم فيه .
وقال الحافظ في « تهذيب التهذيب » في ترجمة احمد بن
شبيب الحجلي البصري بعدما نقل عن الازدي فيه غير مرضي
قلت لم يلتفت احد الى هذا القول بل الازدي غير مرضي اهـ . وقال
ايضاً في « مقدمة الفتح » في ترجمة عكرمة مانصه اما الوجه الاول
فقول ابن عمر (فيه) لم يثبت عنه لانه من رواية ابي الخلف
الجزائري عن يحيى البكاء انه سمع ابن عمر يقول ذلك ويحيى البكاء
متروك الحديث . قال ابن حبان ومن المحال ان يجرح العدل
بكلام المجروح اهـ - (مقدمة اعلام السنن ص ٣٧٠ وم ٣٧١)

قَدْ تَعَنَّتْ بَعْضُ النُّقَادِ فِي جَرَحِ أَهْلِ بَعْضِ الْبِلَادِ وَبَعْضِ الْمَذَاهِبِ خَاصَّةً

ومن النقاد من له تعنت في اهل بعض البلاد او بعض المذاهب
خاصة . دون الكل كالجوزجاني فان له تعنتاً في جرح الكوفيين
خاصة . قال الحافظ في « تهذيب التهذيب » الجوزجاني لا عبرة
بجرحه على الكوفيين اهـ . وكالذهبي فانه لتقشفه وغاية روجه
مسرف في جرح الصوفية والا شاعرة جداً . قال التاج السبكي

في طبقات الشافعية « هذا شيخنا الذهبي له علم وديانة وعندنا
على اهل السنة تحمل مفروط فلا يجوز ان يعتمد عليه وهو شيخنا
ومعلمنا غير ان الحق احق بالاتباع وقد وصل من التعصب المفروط
الى حد يستحي منه ام- وكالدارقطني وامثاله من متأخري اهل
الحديث فان لهم تعنتا في ابي حنيفة واصحابه كما لا يخفى
على من طالع كتبهم-

قال العلامة بحر العلوم في (فواتح الرحموت) لا بد للمزكي
ان يكون عدلاً عارفاً باسباب الجرح والتعديل وان يكون منصفاً
ناصباً وان يكون متعصباً ومعجباً بنفسه فانه لا اعتداد بقول
المتعصب كما قدم الدارقطني في الامام ابي حنيفة بانه ضعيف
في الحديث واي شناعة فوق هذا الى ان قال والحق ان الاقوال
التي صدرت عنهم في حق هذا الامام الهما مكلها صدرت من
التعصب لا يستحق ان يلتفت اليها ولا ينطفي نور الله باقوا هم
فاحفظه وقال مؤلف تنوير الصريحة لا تغتر بكلام الخطيب
فان عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء كابي حنيفة
واحمد وبعض اصحابه وتحامل عليهم بكل وجه وصنف فيه
بعضهم « السهم المصيب في كيد الخطيب » واما ابن الهريزي
فقد تابع الخطيب ام- كذا في الرفع والتكميل-

(مقدمة اعلام السنن ص ٢٨)

اقسام المتكلمين في الرواة

واذا اجتمع في الراوي جرح ومفسر وتعديل فالجرح المفسر
مقدم على التعديل عند الاكثر وقال بعض المحققين يقسم

المتكلمون في الرواة الى ثلاثة اقسام قسم تكلموا في سائر الرواة
 كابن معين وابن حاتم وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك
 وشعبة وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عينية والشافعي
 ويقسمون من جهة اخرى الى ثلاثة اقسام ايضاً ١- قسم شدد في
 امر التعديل و ٢- قسم تساهل فيه و ٣- قسم توسط في ذلك -
 فالقسم الاول وهو المشدد قد افراط في التشبث في امر التعديل
 فلهمذا تراه يؤاخذ الراوى بالغلطتين والثلاث فهذا اذا وثق
 راوياً فلا يتوقف في توثيقه واذا ضعف راوياً فتأان في امره وانظر
 هل وافقه غيره على ذلك فان لم يوافق ذلك الراوى احد من
 الجهابذة النقاد فهو ضعيف وان وافقه احد منهم كان موضعاً
 للنظر والبحث فقد قالوا لا يقبل الجرح الا مفسراً يريدون بذلك
 انه لا يكفي في ذلك قول مثل ابن معين مثلاً "هو ضعيف" من غير
 بيان سبب ضعفه فاذا وثق مثل هذا البخارى ونحوه وقم الاختلاف
 في هذا الراوى من جهة تصحيح حديثه او تضعيفه ومن ثم قال
 ارباب الاستقراء في هذا الفن لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن
 قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة يريد اثنان من
 طبقة واحدة ولهذا كان مذهب النسائي ان لا يترك حديث
 الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه وكل طبقة من نقاد
 الرجال لا تخلو من مشدد ومتوسط فمن الاولى شعبة والثوري
 وشعبة اشد منه ومن الثانية يحيى القطان وابن مهدي و
 يحيى اشد منه ومن الثالثة ابن معين واحمد وابن معين اشد
 منه ومن الرابعة ابو حاتم والبخاري وابو حاتم اشد منه فراذا
 وثق ابن مهدي راوياً وضعفه ابن القطان فان النسائي لا يتركه

لما عرف من تشديد ابن القطان ومن نحأ نحوه في النقد ومن المتساهلين في النقد الترمذي والحاكم ومن المعتدلين فيه الدارقطني وابن حدى فليتنبه لذلك فإنه من المواضع التي يخشى ان يغلب فيها الوهم على الفهم كذا قالوا -
(مقدمة فتح الملهم ص ١١)

مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ وَالْفَاضِلِ

فاعلى مراتب التعديل وارفعتها عند المحدثين الوصف بما دل على المبالغة او عبراً بفعل «كاوثق الناس» واضبط الناس» واشتت الناس»، او نحوه «كاليه المتهلى في التثبت» ولا احد اثبت منه»، ومن مثل فلان»، ولا اعرف له نظيراً»، وفلان يسئل عنه»، والثانية التي تليها ما كرر فيه لفظ التوثيق كثقة ثقة»، وثقة ثبت»، وثقة حجة»، وثقة حافظ ثبت»، حجة ثبت» حافظ ثقة متقن»، ونحوها كفلان لا يسئل عنه - والثالثة ما لم يتكرر فيه ذلك كثقة، او متقن، او ثبت، او حجة، او عدل، او حافظ، او ضابط، او كانه مصحف، او امام، والحجة اقوى من الثقة و من قيل فيه ذلك فهو ممن يحتج بحديثه ويدخل في الصحاح وان تفرد به - والرابعة : صدوق، او محله الصدق، او لا بأس به عند غير ابن معين، او ليس به بأس عند غيره ايضاً، او متمسك، او ثقة ان شاء الله، او مأمون، او خيار، او خيار الخلق، ونحوها الخامسة «شيخ» ماثل الصدق ماهر «جيد الحديث»، «حسن الحديث»، صدوق سمى الحفظ «صدوق يهر» صدوق له اوهام، صدوق يخطئ، صدوق تغير بالخرق «صدوق رمى بالتشيع او

الصحابة، ونحوهما، فلا ريب روى عنه الناس، « وسط مقارب الحديث ونحوها. السادسة « صالح الحديث « صدوق الناء الله ارجو انه لا بأس به » ما اعلوه بأشأ، صويلح، مقبول، ليس يعيد من الصواب، يروى حديثه، يكتب حديثه ونحوها ومن قيل فيه هذه يكتب حديثه وينظر فيه لان هذه العبارة لا تشعر بالضبط فيعتبر حديثه بموافقة الضابطين كذا في تدريب الراوي. وعن يحيى بن معين اذا قلت لا بأس به فهو ثقة واذا قلت هو ضعيف فليس هو بثقة لا يكتب حديثه كذا في تدريب الراوي (مقدمة علماء السنن ق٤١)

الفاظ الجرح ومراتبه

واما الفاظ الجرح فادناها ما قرب من التعديل فاذا قالوا لئن الحديث « كتب حديثه ونظر فيه اعتباراً. قال الدارقطني اذا قلت لين « لم يكن ساقطاً متروك الحديث ولكن مجروحاً بشئ لا يسقط عن العدالة وهذه مرتبة اولى ويدخل فيه ما ذكره العراقي « فيه لين » فيه مقال « نعرق وننكر » ليس بذلك « ليس بالمتين » ليس بحجة « ليس بعمدة » ليس بمرضى « للضعف ما هو فيه خلف » تكلموا فيه « طعنوا فيه » مطعون فيه « سيئ الحفظ، فيه ضعف » ليس بذلك القوي « كما فيه ايضاً.

واذا قالوا « ليس بقوي » يكتب حديثه ايضاً للاعتبار وهو دون لين وهذه مرتبة ثانية. واذا قالوا ضعيف الحديث « دون، ليس بقوي، ولا يطرح بل يعتبر به ايضاً وهذه مرتبة ثالثة. ومنها ما ذكره العراقي ضعيف فقط، منكر الحديث، عند غير البخاري « حديثه منكر، واي ضعفوه، مضطرب الحديث، لا يحتج به،

مجهول، والرابعة - رد حديثه، رد واحديته، مردود الحديثه ضعيف جداً، وإي بمرّة، طرحوا حديثه، مطرح، مطرح الحديث، ارميه، ليس بشيء، لا ياروى شيئاً، لا شيء، ونحوها، والمرتبة الخامسة فلان متهم بالكذب او الوضع، ساقط، هالك ذاهب، ذاهب الحديث، متروك، متروك الحديث، فيه نظر عند البخاري وسكتوا عنه، عنده ايضاً، لا يعتبر به، لا يعتبر بحديثه، ليس بثقة، ليس بثقة، غير ثقة ولا مأمون ونحوها. ومن قيل فيه ذلك أي لفظ من الرابعة او الخامسة فهو ساقط لا يكتب حديثه ولا يعتبر به ولا يستشهد. والسادسة اسوأها وهي ان يقال فلان كذاب ويكذب، دجال، وضاع، يضع، وضع حديثاً كذا في تدريب الراوي والرفع والتكميل.

(مقدمة اعلام الثن ص ٧١، ٧٢)

كَلِمَةٌ فِي كِتَابِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ (بِالْعَلَامَةِ الْكُوثرِيِّ)

نجد في "الضعفاء للعقيلي" والكامل لابن عدي، كلاماً كثيراً عن هوى في ساداتنا أئمة الفقه فالاول لفساد معتقده على طريقة العشوية والثاني لتعصبه المذهبي عن جهل مع سوء المعتقد و سار من بعدهما سيرهما اما جهلاً او تعصباً ولم يؤذ من سلك هذا السلك الا نفسه ولم يضع من شأن احد الا من شأن نفسه. انظر قول ابن عدي في ابراهيم بن محمد بن يحيى الاسلمي شيخ الشافعي نظرت الكثير من حديثه فلم أجده له حديثاً منكراً مع انك تعلم اقوال اهل النقد فيه كاحمد وابن حبان قال العجلي "مدني"، رافضي، جهلي لا يكتب حديثه، بل كذب به غير واحد

من النقاد ولولا ان الشافعي كان يكثر منه قدراكثاره من مالكم
 لماسي ابن عدي في تقوية امره استنادا الى قول مثل ابن عقدة ولا
 ادري كيف ينطق لسان ابن عدي عن علم مثل محمّد بن
 الحسن وامامه لم يستغن عن علمه بل به تخرج في الفقه لكن
 المتشبه ببالا يعطى يستغنى عن علم كل عالم متغفما في جهلته
 غير ناظر الى ما وراءه وامامه وهكذا مع سائر ائمتنا كلهم اللهم
 الله سبحانه سامحته -

ومن معائب كامل ابن عدي طعنه في الرجل بحديث مع أن
 أفته الراوي عن الرجل دون الرجل نفسه وقد اقرب ذلك الذهبي
 في مواضع من كتابه «الميزان» ومن هذا القبيل كلامه في أبي
 حنيفة في مرويّاته البالغة (عند ابن عدي) ثلاثمائة حديث و
 إنما تلك الأحاديث من رواية أبي جعفر النجيري وكل ما في تلك
 الأحاديث من المؤخذات كلها بالنظر الى هذا الراوي الذي هو من
 مشايخ ابن عدي ويحاول ابن عدي أن يلصق ما للنجيري الى
 أبي حنيفة مباشرة وهذا هو الظلم والعدوان وهكذا باقي مؤلفاته
 وطريق فضع امثاله النظر في اسانيدهم واما العقيلي فقد نقلنا
 كلمة الذهبي فيه في مقدمة انتقاد المغني وسبق منا الكلام
 فيه ايضا -

منزلة سائر كتب البخاري في الرجال ليس كمرتبة صحيحه

واما كتب البخاري في الرجال فليس ثبوتها منه كثبوت الجمل
 الصحيح على ان النظر في اسانيد ما هو الطريق الوحيد لتعرف

دخا بها فاذا رأيتها يروى عن نعيم بن حماد تذكر قول
الذولابي وابي الفتح الازدي فيه واذا رأيتها يروى عن الحميدي
تذكر كلمة محدث بن عبد الله عبد الحكم فيه واذا وجدت
يروى عن اسمعيل بن عرعرة تبحث عنه في كتب الرجال مع
الانتباه الى انقطاع خبر الحميدي وخبر اسمعيل وهكذا تفعل في
باقى الكتب.

منزلة كتب ابن حبان فى الرجال

واما كتاب ابن حبان فى الرجال فتتظر حال مؤلفه فى
«معجم البلدان» الياقوت فى البست

وقد قال الذهبى عن ابن حبان فى «ترجمة ايوب بن عبد الله
من الميزان» انه صاحب تشيع وتشيع ولا تنس كلمة ابن الجوزى
فى مناقب احمد فى ابن المدينى واما عبد الرحمن بن مهدي فكان
كثير الطعن كثير التراجع قال ابو طالب المكي فى «قوت القلوب»
كان عبد الرحمن ينكر الحديث ثم يخرج بعد وقت فيقول هو
صحيح وقد وجدته وعن ابن اخيه انه قال كان خالى قد خط
على احاديث ثم صرح عليها بعد ذلك وقرأتها عليه فقلت قد
كنت نخطط عليها فقال نعم ثم تفكرت حين ما اتى اذا ضعفتها
اسقطت عدالته ناقلها وان جاءنى بين يدي الله تعالى وقال لى
لما سقطت عدالتى رأيتنى لم يكن لى حجة راجع كلمة العجيبى
فى سؤالات ابنه فى «ابن مهدي» واما الخطيب فتدرس اشعاره
التي نقلها ابن الجوزى فى «الشهم لمصيب» من خطه ثم ما
ذكره سبط ابن الجوزى فى «مرآة الزمان» بشأن محقق نقله

قيمة كلامه في الجرح وكتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم فبعد
ان ترى فيه كلامه في البخاري شيخ حفاظ الامة «تركه ابو ذرعة و
ابو حاتم» تعلم مبلغ تهويرة فتتروى في قبول ما يقوله من الجرح
وفي ادائل ما علقناه على شروط الائمة فوائد من التراجم رمزي
في هذا الصدد -

قال ابن معين ربما نتكلم في الرجل وقد حطر حله في —
دار النعيم من زمن بعيد وكما اختلق ابراهيم بن ثابت الرمادي على
لسان ابن عيينة من الروايات وكما افتروا على مالك في هذا الصدد
كما يظهر من كلام ابى الوليد الباجي في «المنتقى شرح الموطأ» ^{مختار}
وقال ابو الحسن ابن القطان وغيره عن الشاجي مختلف في الحديث
ضعفه قوم ووثقه اخرون بل تراه كثيرا لانفراد بمناكير
الاخبار عن مجاهيل كما تجد ذلك منه بكثرة في تاريخ الخطيب
وقال ابو بكر الرازي في «حديث ذكاة الجنين» عند ذكره كلمة
انفرد بها الشاجي انه ليس بما مون ولا ثقة فلا يكون كلامه
في العلل والخلاف موضع تعويل اصله وتعصبه البارد مما لا يبلو
ومن تعامل على ائمتنا اما راو جامد لا ينتبه الى دقة مدارك
ائمتنا في الفقه فيطعن فيهم بمخالفة الحديث وهو المخالف
للحديث دونهم ورائع صاحب بدعة يظن بهم وانهم على
ضلال وهو الضال المسكين -

من الطعن ما يضرب الطاعن نفسه لا غير

ومن الطعون ما يسقط به الطاعن باول نظرة حيث يكون
كلامه ظاهرا لمجازفة فاذا رأيت مثلاً يقول «فلان ما ولد في

الاسلام اشأم منه،، لاحظت انه لا شؤم في الاسلام وانته على تسليم وجوه في غير الثلاث الواردة في الحديث لا تشك ان درجات الشؤم تكون متصاعدة فالحكم على شخص بأنه اشأم المثلثين بغير نص من المعصوم حكم غيبي يبرأ منه اهل الدين فمثل هذا الكلام يسقط قائله على تقدير ثبوته عنه قبل اسقاط المقول فيه فمسكين جداً من يسجل مثل هذا الهراء في شأن الائمة القادة واما الطعن في التحويل باعتباره ليس من بلد الطاعن او ليس من قومه او ليس على مذهبه فتعصب بأردياً بأه اهل الدين قال الشافعي في « الامر، من ابغض التحويل لانه من بني فلان فهو متعصب مردود الشهادة قال ابو طالب في « قوت القلوب» وقد يتكلم بعض الحقاظ بالاقدام والجرأة فيتجاوز الحد في الجرح ويتعدى في اللفظ ويكون المتكلم فيه افضل منه وعند العلماء بالله تعالى على درجة فيعود الجرح على الجارح اه وفيه من الاختلاف في اللفظ لابن فتيبة ما يكشف النقاب عن وجوه مجازفاتهم باسم الجرح والتعديل بعد محنة احمد-

الجرح للانتقام والتشفى من تلبس ابليس

وقال ابن الجوزي في « التلبس » ومن تلبس ابليس على اصحاب الحديث قدح بعضهم في بعض طلباً للتشفى ويخرجون ذلك مخرج الجرح والتعديل الذي استعمله قداماء هذه الامة للذب عن الشريعة والله اعلم بالمقاصد - ودليل خبث هؤلاء سكوتهم عن من اخذوا عنه - اه

والحاصل ان كتب الجرح من امثال ما سبق وامثال تاريخ

بن خثيمة وكتاب المد تسين» للكرابي لمرتد من لم تغمر فيه سواء
كان من الحفاظ او من الاثمة الفقهاء بحيث يجد مثل صاحب بن
عباد أكبر طعن في كبار الحفاظ واهل الحديث في تلك الكتب ويؤلف
في ذلك مؤلفاً خاصاً وكذلك يفعل بعض الفاتنين في ائمة الدين
فلا نؤد ان نتوسع هنا في البحث بأكثر من هذا ووما يؤسفه جداً
استمرار هذا التعصب المردود على توالي القرون -

تسامح ابن حجر في نقد الرجال

وهذا الحافظ ابن حجر متروك يسند في لسان الميزان، في ترجمة
معمر بن شبيب انه سمع المأمون يقول امتحنت الشافعي في كل
شئ فوجدته كاملاً وقد بقيت خصلة وهو ان اسقيه من النبيذ
ما يغلب على الرجل الجيد العقل قال! فخذ ثني ثابث الخماراته
استدعى به فاعطاه رطلاً فقال يا امير المؤمنين ما شربته قط
فعزم عليه فشربه ثم روى عليه عشرين رطلاً فما تغير عقله ولا
زال عن حجه، ثم يقول ابن حجر قلت لا يخفى على من له ادنى معرفة
بالتاريخ انها كذب - ١٥ -

ثم تجد ابن حجر يقول في توالي التأسيس، ١٥ وقال معمر
ابن شبيب سمعت المأمون يقول امتحنت محمد بن ادريس الشافعي في
كل شئ فوجدته كاملاً مقصراً على هذا القدر من الحديث مع ان
الحكاية باسرها مكذوبة فكيف استساغ ابن حجر الاحتجاج بشرط
الخبر المكذوب في اثبات منقبة الشافعي وما ورد بسند واحد اما ان
يترد كله او يقبل كله وما فعله ابن حجر هنا هي النعيانة بعينها - و
كم سجل عليه ابرار صوابه اليه من تعصبات باردة ضد الحنفية

وغيرهم في «الدرر الكامنة» راجع هوامشها المنقولة من خط السخاوي
وليس هذا موضع بسط لسرد ماله من هذا القيل، ومن هذا القيل ما قاله
في «توالي التأسيس» ^{ص ٣٧} ويدل على اشتقائه في القدماء ما أخرجه البيهقي
عن طريق أحمد بن عبد الرحمن وهو يعلم أن أحمد بن عبد الرحمن هو ابن
النجار ود الترقى الكذاب المشهور لا عذله في رواية البيهقي بطريقه
لأنه يعلم أنه لا يتقى رواية رحلة الشافعي الظاهرة الكذب بطريق
أحمد بن موسى النجار عن عبد الله بن محمد البلوي كما فعل مثل
ذلك أبو نعيم الإصبهاني وهما يعرفان جميعاً أن البلوي كذاب
والنجار مثله لكن قاتل الله التعصب يفتك بالمتعصبين قال
الذهبي «في الميزان» عن النجار هذا حيوان وحشي. قال حدثنا محمد
سهل الأموي حدثنا عبد الله ابن محمد البلوي فذكر محنة مكذوبة
لمن تدبرها اهـ. وهي الرحلة التي كذبها ابن حجر أيضاً في
«مناقب الشافعي» ^{ص ٣٦} وما يؤخذ عليه ابن حجر ذكره البلوي
في أعداد أصحاب الشافعي وأصفاله أنه من الضعفاء فقط مع أنه
كذاب مشهور وفي هذا القدر كفاية فيها نريد لفت النظر إليه هنا.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ
تَسْلِيماً كَثِيراً وَأَخِرْ دَعْوَانَا إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٤

٢١- يولية سنة ١٩٣٨

كتبه الفقير إلى الله مولاه محمد زاهد بن الحسن
بن علي الكوثري عفا الله عنهم وعن مشائخهم و
قرايتهم وسائر المسلمين - (مقدمة نصب الراية ص ٥٤، ٥٥)

طَبَقَاتُ الْمَجْرُوحِينَ

وأما طبقات المجروحين فقد قال الحاشي
" المدخل " المجروحون طبقات -

الأولى - قور وضعوا الحديث -

الثانية - قور فوضوا الأحاديث إسانيدها -

الثالثة - قور حملهم الشهرة على الرواية عن قور

لم يدركوهم

الرابعة - قور عمدوا إلى الموقوفات ورفعوها -

الخامسة - قور عمدوا إلى المراسيل فوصلوها -

السادسة - قور غلب عليهم الصلاح فلم يتفرغوا لضبط

الحديث فدخل عليهم الوهم -

السابعة - قور سمعوا من شيوخهم ثم حدثوا بما لم

يسمعوا غير أصول سماعهم -

الثامنة - قور قد سمعوا كتباً ثم حدثوا من غير أصول

سماعهم -

التاسعة - قور جيئ إليهم يكتب ليحدثوا بها فاجابوا من

غير ان يدروا انها سماعهم -

العاشرة - قور تلفت كتبهم فحدثوا من حفظهم على

التخمين كابن الهيعة -

(تدريب التراويح ٥٢١، ٥٢٢)

تسهيل للقلمية

قوله أما بعد يرحمك، إلى قوله يطول بذكرها الوصف

يقول الامام مسلم رحمك الله (يا أبا اسحق، ابراهيم بن محمد بن
سفيان الفقيه) إنك (بتوفيق الله تعالى) ذكرت هتك بالفحص عن
معرفة جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
في سنن الدين وأحكامه، والثواب والعقاب، والترغيب والترهيب
وما إلى ذلك مما يتعلق بالدين من التير والآداب والتفسير
والعقائد والفن والأشراط والمناقب، بالأسانيد التي نقلت
بها وتد أولها أهل العلم فيما بينهم. وارتدت (أرشدك الله)
أن قلم مجموعها متناسبة ومعدودة مضبوطة من غير اختلاط
ماليس بحديث كاستنباط فقه أو نقل آراء العلماء أو عند
من كتاب أو أثر (كما فعل البخاري)

وسألت حق تليخيص تلك الأخبار في شكل مؤلف خاص
بلا تكرار كثير، فإنه يشغلك عما قصدت من فهم معانيها
واستنباط الأحكام منها.

ولما تدبرت في مسئولك وما يتول إليه الحال علمت أن
له منفعة موجودة وعاقبة محمودة إن شاء الله تعالى، وعند سؤالك
عن ذلك الأمر الشاق أيقنت أنه لو سئل لي ذلك العزم ووفق
لي ثم قضى الله لي بالتمام والكمال، فأنا أول من يعود إليه ففقه
قبل غيري لأسباب كثيرة يطول بذكرها البيان

قوله: الا ان جملة ذلك الى قوله وقد عجز واعن معرفة قليلة

ومجل ذلك المذكور من الاسباب او النفع ان حفظ القليل من الاحاديث اذا كان صحيحاً وضبطه اسهل واقنع من ممارسة الكثير منه اذا كان مجموعاً من الرطب واليابس خصوصاً عند من هو كالعوام في عدم الامتياز بين الصحيح والسقيم من الاحاديث والغث والسمين الا بعد تعليم غيره ايتاء من العلماء المميزين والأئمة النقاد، فاذا كان الامر كما قلنا، فالقصد والتوجه الى الصحيح القليل من هذا الشأن اولي من الكثير السقيم سيما عند هؤلاء الذين لا تميز عندهم. نعم انما يرجي النفع في الاستكثار من الحديث وجمع المكررات منه خاصة من الناس الذين رزقوا التيقظ والمعرفة باسباب السقيم وعلمهم بالذلك من خاصة الناس ينال بغيته ويقع على الفائدة في الاستكثار من جمعه بما اوتي من التيقظ والمعرفة ان شاء الله تعالى.

وأما العامة منهم الذين لا يضاعفون الخواص من أهل التيقظ والمعرفة فلا فائدة لهم في طلب الحديث الكثير وقد عجزوا عن معرفة قليلة.

قوله، ثم انا ان شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت عنه وتأليفه على شريطة الى قوله فلا نتولى فعله،

اي بعد ذكر ان الأمر السهل والنافع لي ولك ضبط القليل واقنائه وان الاستكثار شأن أهل التيقظ والمعرفة، فنشر

ان شاء الله تعالى في تخريج ما سألت و تأليفه على شرط سوف
أذكره وهو اننا نعهد إلى مجموعة خاصة، وجملة غالبية، ظاهرة
الصحة عند المحدثين (لجميع الأخبار المسندة أو نصفها، فإنه
يقول ليس كل حديث صحيح وضعته ههنا) من الأخبار المسندة من
رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقسمها على ثلاثة أقسام
لأجل أن روايتها على ثلاث طبقات .

فاذا فرغنا من تخريج القسم الأول اتبعنا الثاني وأما

١ واختار العلماء في إتيانه في هذا الكتاب بالقسمين الأولين ، فقال الحاكم
والبيهقي ، ان النية اخترمت مسلماً قبل إخراج القسم الثاني، وإنما ذكر
القسم الأول فقط، قال القاضي عياض ما حاصله ، كأن الحاكم تأول أنه
إنما أراد أن يفرق لكل قسم وطبقة كتاباً و يأتي بأحاديثها خاصة
مفردة، وليس ذلك مراده بل إنما أراد بما ظهر من تأليفه ، وبأن من
خرجه ان يجمع ذلك في الأجواب و يأتي بأحاديث الطبقتين فيبدأ بالأولى
والثانية ثم يأتي بالثالثة على طريق الاستشهاد والاتباع حتى استوفى
جميع الأقسام الثلاثة ، فانك إذا نظرت تقسيم مسلم في كتابه
الحديث على ثلاثة أقسام وروايتها على ثلاث طبقات من الناس ،
ثم ذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ وأنه إذا انقضى هذا
أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحدق والإقتان ، مع كونهم من
أهل السر والصدق ، وتعالى العلم ، ثم أشار إلى ترك
حديث من أجمع العلماء واتفق الأكثر منهم على تهمة ، وبقي من

الثالث فلم نخرج عليه..... ونضمد في تحريجنا وتأليفنا
أن يكون من غير تكرارهما أمكن إلا أن يأتي موضع لا بد فيه
من تكرار حديث فيه معنى زائد أو تكرار إسناد يقع في جنب
سناد آخر لعلته تقتضي ذلك لأن المعنى الزائد الضروري للحديث
البارز فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ذلك المعنى
الزائد، إذا لم يمكن قطعه بأن كان للمعنى الزائد منه تعلق بما
بقى أو إعادة ذلك المعنى وحده، وقطعه عن الحديث التام اختصاراً

الرواة من اتهمه بعضهم وزكاه بعضهم فلم يذكرنا ووجدته ذكر في
أبواب كتابه حديث الطبقتين الأوليين. وأتى بأسانيد الثانية منهما على
طريق الإتيان للأولى والاستشهاد أو حيث لم يجد في الباب للقسم الأول
شيئاً وذكر أقواماً تكلم فيهم قوم وزكاهم آخرون، متن ضقت أو اتهم
ببعدة أدعنت أنه أتى بطبقاته الثلاث، في كتابه على ما ذكر
ورتب في مقدمة كتابه وبنيته وطرح الرابعة كما نص عليه.

(مقدمة فتح الملهم لمختصاً ١٣٦ وم ١٣٧)

وأجاب عمرو بن الصلاح عما عاب العاصيون مسلماً بروايته في صحيحه
عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقفين في الطبقة الثانية
الذين ليسوا من شرط الصحيح بأربعة أوجه :
الأول : أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره، ثقة
عنده، وقال أبو بكر الخطيب البغدادي وفيه ما احتج البخاري
ومسلم وأبو داود به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على

إن أمكن بأن لا يتعلق بما بقى. ولكن ربما يعسر تفصيله وقطعه من جملة الحديث فاعادة الحديث الذى فيه ذلك المعنى الزائد كما هو أى بلا قطع وفصل أولى وأسلم إذ ضاق نطاق القطع .

نفس فأما الحديث الذى لا حاجة من اعادته بجملة بل يكفى اعادة المعنى الزائد فلا نكون بصدد ٢ ولا نتوجه إليه إن شاء الله تعالى .

وتلخيصه هكذا : المعنى الزائد الذى يكرر الحديث لأجله على ثلاثة أصنام :

- (١) ما يمكن فصله وقطعه من جملة الحديث من غير تقصر .
- (٢) ما يمكن قطعه مع تقصير وضيق من المقام
- (٣) ما لا يمكن قطعه وفصله أصلاً . ففي الأول لا حاجة إلى تكرار الحديث بجملة بل يكفى إعادة المعنى الزائد، وفي الثانى إعادة الحديث أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب .

الثانى : أن يكون ذلك واقفاً فى المتابعات والشواهد لافى الأصول .

الثالث : أن يكون ضعف الضعيف الذى احتج به طراً بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه فهو خير قاذح فيما رواه من قبل فى زمن استقامته .

الرابع : أن يسلو بالشخص الضعيف اسناداً وهو عند من رواية الثقة نازل فيقتصر على العالى ولا يطول باضافة النازل إليه مكثراً بمعرفة أهل الشأن فى ذلك .

(مكمل الكمال الاكمال للسوسى بزيادة ١-٩)

بجملته أولى وأسلم وفي الثالث إعادته ضروري لا يتم الكلام بدونه.
 قوله فأما القسم الأول إلى قوله فعلى نحو ما ذكر
 من الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم

فأما القسم الأول من الأقسام الثلاثة : فانا نذكر
 أولاً الأخبار التي هي أسلم من العيوب وأتق من غيرها
 فان ناقلوها أهد استقامة و اتقان فيما نقلوا من الحديث
 ولم يوجد في روايتهم إختلاف شديد ولا تخليط فاحش
 يعني يوجد فيهم الضبط بأن لا تكون روايتهم مخالفاً عن
 رواية الثقة إلا نادراً كما عرف ذلك الإختلاف والتخليط في
 رواية كثير من المحدّثين وظهر في حديثهم .

فإذا ذكرنا أخبار هذا الصنف أي الطبقة الأولى من
 الطبقات الثلاث أوردنا أخبارا الطبقة الثانية اتباعاً
 واستشهاداً فان في أسانيد هذه الأخبار من ليس كالطبقة
 الأولى في الحفظ والانتان ومع ذلك يشملهم اسم الستر
 والصدق وتعالى العلم يعني لا يكونون متروكين ولم يدفع
 عنهم اسم العدالة والصدق. ولو أردت وضوح الفرق بين
 الطبقتين الأولى والثانية فوازن هؤلاء الثلاث عطاء بن
 السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن سليم وأمثالهم من

له واعلم أن يزيد بن زياد أي ابن أبي زياد اثنان قرشي دمشقي، وكوفي صاحب
 حديث الرايات السود، أحد علماء الكوفة المشهور على سوء حفظه، ولا شك

الذين يعهد اسم الستر والصدق عند أهل العلم ويعرفونهم
بقلة الإقتان والإستقامة فإن كمال الوصف عند أهل العلم درجة
رفيعة وخصلة سنية - (أى وازنهم) هؤلاء الثلاث من الطبقة
الأولى منصور بن المعتمر وسليمان الأعشى وإسماعيل بن أبي خالد
فى الإقتان والإستقامة وحديث الطبقة الأولى مباينة للطبقة
الثانية لا يقاربونهم فإن أهل العلم بالحديث لا يشك فيها
استفاض من محبة حفظ منصور والأعشى وإسماعيل وإقتانهم
لحديثهم وما عرفوا مثل ذلك من عطاء وزيد وليث
وكذلك إذا وازنت بين الأقران من أصحاب الحسن وابن سيرين
كأبن حنبل وأيوب السخيتان مع عوف بن أبي جميلة وأشعث الحمراني ووجدت
بينما أى بين الأولين والثانيين بونا بعيدا فى كمال الفضل وصحة النقل
فهم أن عوفاً وأشعث غير مدفوعين من صدق وأمانة عند أهل العلم
ولكن الحال ما ذكرنا من الفرق فى المنزلة.

ان كليهما ضعيفان، ولكن عنى مسلم ههنا الثانى الكوفى المتوفى ١٣١هـ كما يقول
الحافظ فى التهذيب : وأغرب النوى فذكر فى مقدمة شرح مسلم
ترجمة يزيد بن أبى زياد الدمشقى قبل هذه الترجمة وزعم أنه مراد مسلم
بقوله، ابن أبى زياد وفيه نظر. فتح المهم ملخصا ١ ج ١
وفى الترمذى ١٣٩ يزيد بن زياد أو ابن أبى زياد القرشى الدمشقى
متروك من البعة - يزيد بن أبى زياد الهاشمى مولاهم الكوفى ضعيف كبر فخير
ما رتلان وكان شيعيا من الخامسة مات سنة ١٣٦هـ

وانما ذكرنا أسماء هؤلاء تمثيلاً ليكون علامة يفهم منها من
خو عليه طريق أهل العلم في مراتب أهلهم فلا يقصو الرجل العالى عن
علوه ولا يرفع السافل في العلم فوق منزلته بل يعطى كل ذي حق حقه و
ينزل كل منزلته فلا يكون تاركا للعدل بالكتاب من قوله تعالى :
(وفوق كل ذي علم عليم) ولا تاركا للسته مما روت عائشة رضي الله
عنها وقالت : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نازل الناس
منازلهم ، فعلى الطرق المذكورة تولفت مسؤولك من الأخبار عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله : فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل

الحديث متهمون ، إلى قوله : في الأماكن التي يليق بها

الشرح والإيضاح إن شاء الله تعالى

فأما القسم الثالث منها ما روى عن قوم أى الطبقة الثالثة
هم متهمون عند جميع أهل الحديث أو عند أكثرهم ، فلناستأغل
بتخريج حديثهم . ثم قسم هؤلاء المتهمين من هذه الطبقة
إلى صنفين ، صنف اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار - ومثل
لهذا الصنف الثغر الستة (١) عبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني
(٢) وعمرو بن خالد (٣) وعبد القدر الشامي (٤) ومحمد بن سعيد المصلوب
(٥) وغياث بن إبراهيم (٦) وسليمان بن عمرو ابوداود النخعي وأشباههم
والصنف الثاني : الغالب على حديثهم المنكر والغلط ، وقال
أمسكنا عن رواية حديث هذا الصنف أيضاً - ومثل للصنف الثاني
أيضا الثغر الستة ، فقال فمن هذا الثغر من الحديثين (١) عبد الله بن

بن معمر (٢) ويحيى بن أنيسة (٣) والجراح بن المنهال أبو العطون
(٤) وعباد بن كثير (٥) وحسين بن عبد الله ابن خميرة (٦) وعمر
بن مهبان ومن غانم في رواية المنكر من الحديث فلست أخرج على
حديثهم ولا تشاغل به ، وبعد ذكر الصنف الثاني قبل التمهيد
له بين علامة الحديث المنكر وحكم الراوى الذى يروى المنكر
فقال وعلامة المنكر فى حديث المحدث إذا ما عرضت روايته
لحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته
روايتهم أو لم تكد توافقها إلا فى قليل أو لا بتعسف ،

(وقال فى منكر الحديث) فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك
أى تخالف روايته رواية الثقة كان ذلك الراوى معجورا الحديث غير
مقبول روايته ، ولا يستعمل حديثه للاحتجاج به ، ثم استدل بحكم
أهل الحديث وأئمتهم فى قبول ما يتفرد به المحدث وبيان شرط
القبول فقال :

لأن حكم أهل العلم والذى يعرف من مذهبهم فى قبول
ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون ذلك المتفرد قد شارك
الثقة من أهل العلم والحفظ فى بعض (أى أكثر) ما روى أو أمعن
وبالغ فى روايته على الموافقة لهم - ثم بعد ذلك أى المشاركة

له ولا يخفى أن هذه علامة المنكر المردود عند المحدثين وهو ما انفرد به غير
الثقة ولما إذا كان المنفرد ثقة ضابطاً متقناً فالمنكر غير مردود -

(فتح اللهم ملخصاً مشجاً)

في أكثر أحاديثهم أو الإمعان على الموافقة إذا زاد وروى أحاديث
ليست عنده هؤلاء الثقات وشدّ بها فتقبل روايته وأحاديثه الزائدة
التي انفرد بها من أصحابه وأما من لم يشاركهم في أحاديثهم
المعروفة ومع ذلك روى أحاديث عديدة لا يعرفونها فلا تقبل
تفرداته ، هذا هو المفهوم من سياق كلام مسلم وسياقه ، كما في
الفتح .

وبعد الفراغ من الاستدلال استشهد بتفرد بعض أصحاب الزهري
وهشام بن عروة عن أكثر أصحابها الحفاظ المتقين فقال : فأما من
تراه يعد مثل الزهري أي يعد أن يروي عن الزهري في جلالة
قدره وكثرة أصحابه الحفاظ المتقين بحديثه وحديث غيره أو مثل
حديث هشام بن عروة وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك
أي معروف قد نقل عنها أصحابها حديثها على الإتيان في أكثره ،
فيروى ذلك العامد عنهما أو من أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه
أحد من أصحابها وليس هذا العامد من الذين اشتركوا أصحابهما
في رواية الحديث الصحيح الذي عندهم ، فلا يقبل حديث هذا الغريب
من الناس الذين يخالفون ثقة أصحاب شيوهم مع عدم الشركة في
الصحيح الذي عندهم . ثم يقول هذا الذي ذكرنا في المقدمة
يدفع به الضرورة فإننا قد شرعنا من مذهب علماء الحديث قد
ما يقصد إليه ويتوجه من أراد سلوك سبيل القوم في الرواية
ورفق لها . ونزيدك شرحاً وإيضاحاً في مواضع الكتاب عند ذكر الأخبار
المثلة في الأماكن التي لا بد فيها من الشرح والإيضاح ، وقد وفي الإمام

الإمام مسلم بوعده هذا كما وفي بوعده السابق في ذكر القسمين الأولين وترك الثالث.

قوله : و بعد يرحمك الله الى قوله أحد الكاذبين

وبعد شرح مذهب أهل الحديث قدر ما يتوجه إليه من أراد سبيل القوم (يرحمك الله) فإن الانتصاب لما سألت من تمييز الصحيح من السقيم والجيد من الردي وتحصيل المقبول من المردود وتأليف كتاب يجمع فيه هذه الأحاديث الميزة المحملة ليس بسهل علينا ولكن سوء ضيع من نصب نفسه محدثاً وادعى كونه عالماً بالحديث وعلله وتخلفه عن الأمر اللازم عليه من لمج الأحاديث الضعيفة وترك الروايات المنكرة والاقتصار والاكتفاء على الأخبار الصحيحة المشهورة المنقولة عن الثقة المعروفين بالصدق والأمانة سهّل علينا هذا الأمر مع أن هؤلاء المدّعين يعرفون ولهم وزن يألسنتهم أن كثيراً من الأخبار التي يلقونها إلى الأغنياء من الناس هو مستنكر منقول عن قوم غير مرضيين بل ذكر الرواية عنهم كبار أئمة هذا الفن مثل مالك بن انس وشعبة بن الحجاج وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من الأئمة فنشر القوم الأخبار المنكرة بالأئمة الضعاف المجهولة واقفائهم إلى الجهل انخفت على قلوبنا إجابة ما سألت

باب وجوب الرواية عن الثقة وترك الكاذبين والتحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم

واعلم (وفقك الله) إنه وجب على كل من يميز صحيح الروايات من

سقيمها وثقة الناقلين لها من المتضمنين منهم أن يروى من الأخبار ما عرف صحة مخارجه ومصونية ناقله ما يعيبه في الرواية وأن يتقى من رواية ما كان منها عن أهل التهم والمعادين من أهل البيع الذين تقضى بدعتهم إلى الكفر أو يدعون الناس إلى بدعتهم، والدليل على وجوب الأمرين آيات الكتاب المبين من قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ٥ وقوله تعالى : مِثْنُ رَضْوَنَ مِنَ الشَّهَادَةِ وقوله تعالى : وَأَشْهِدُوا ذُوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ .

فعلم من هذه الآيات المباركة أمران ، أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول قبل التبين وأن شهادة غير العدل مردودة ، ولما كان يرد عليه أن الخبر غير الشهادة ، فكيف سويت بينهما ! أجاب عنه بقوله : والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة الخ يعنى المفارقة بينهما الوجه لا تنافى الاجتماع لوجه أخرب الوجه الموجبة للاجتماع أعظم من غيرها والوجه الموجبة للإشتراك بينهما كثيرة :

منها ما ذكره الإمام مسلم بقوله : إذا كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم كما أن شهادته مردودة عندهم . ومنها اشتراط الإسلام والعقل والبلوغ والعدالة والمروءة وضبط الخبر المشهود به عند العمل والأداء .

ومن الوجه الموجبة للافتراق بينها الحرية والذكورية والعدد والتحصن بالعداوة وضدها وما فى معنى ذلك وقبول الفرج مع وجود الأصل فإن هذه الأمور تعتبر فى الشهادة ولا تعتبر فى الخبر

هَذَا قَوْلُ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ يَعْتَدِبُهُمْ (فَتَحِ الْمَلِكُ مَلْخُصًا ج ١ ص ١٣)
 ثُمَّ اسْتَدِلَّ عَلَى مَنْعِ رَوَايَةِ الْأَخْبَارِ الْمُنْكَرَةِ بِقَوْلِهِ : وَدَلَّتِ السَّنَةُ عَلَى
 نَفْيِ رَوَايَةِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْأَخْبَارِ كُنْهًا دَلَالَةَ الْقُرْآنِ عَلَى نَفْيِ خَبَرِ الْفَاسِقِ . وَمِثْلُ السَّنَةِ
 بِالْأَثَرِ الْمَشْهُورِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي أَخْرَجَهُ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ
 جَنْدَبٍ وَعَنْ الْغُبَيْرَةِ بْنِ شُعْبَةَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى
 أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ .

بَابُ تَغْلِيظِ الْكَذْبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وَأَخْرَجَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثَ تَعَدُّ الْكَذْبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَرْبَعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَنْسِ بْنِ مَانْثٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ
 وَالْغُبَيْرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى عِظَمَةِ الْكَذْبِ عَلَى
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَشِدَّتِهِ مَعَ بَيَانِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْكَذْبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ الْكَذْبِ عَلَى غَيْرِهِ فِي وَخَامَةِ الْعَاقِبَةِ وَأَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ
 قَالُوا بِتَوَاتُرِ هَذَا الْخَبَرِ .

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْحَدِيثِ بِكُلِّ مَا سَمِعَ

وَفِي هَذَا الْبَابِ أَخْرَجَ مِنْ حِفْظِ بْنِ عَامِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعُمَرُ بْنُ
 الْخَطَّابِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا مَا يَدُلُّ
 عَلَى أَنَّ التَّحْدِيثَ وَالْإِخْبَارَ بِمَجْمُوعِ مَا يَسْمَعُ الْمَرْءُ يَكْفِي فِي عِدَادِهِ مِنَ الْكَاذِبِينَ فَإِنْ
 الْحَدَّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَهُ مِنَ الرُّطْبِ وَالْيَابِسِ قَلَّمَا يَعْصِمُ مِنَ الْكَذْبِ بَلْ
 مُشْكَلٌ جَدًّا وَكَذَلِكَ الْحَدَّثُ بِمَا لَا يَدْرِكُهُ حَقُّوْلُ النَّاسِ يَصِيرُ مُسَبِّبًا

للفتنة لهم ومكذباً لنفسه. ثم نقل عن الإمام مالك وعبد الرحمن بن مهدي وإياس بن معاوية ما يدل على أن التحديث بكل ما سمع ينافي الرئاسة في الدين والإمامة في العلم بل يصير ذلك المحدث مكذباً لنفسه ومذنباً لها ولا يقتدى به الناس في أمورهم.

باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحكيمها

وأخرج في هذا الباب عن أبي هريرة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو بن العاص وابن عباس وابن أبي مليكة وأبي اسحق عمرو بن عبد الله السبيعي التابعي والمغيرة بن هشام بن مقسم الضبي الكوفي المولود أعمى.

أما حديث أبي هريرة فأخرجه عن طريق محمد بن عبد الله بن نمير وعن طريق حملة بن يحيى بن عبد الله والفرق بين الطريقين بالأجل والتفصيل فإن في الأول ذكر أناس يجب تركهم، وفي الثانية وصفهم بالدجالين والكذابين كأنه يشير إلى أن الغرض من روايتهم النادر والشذوذ والموضوعات الدجلة الإضلال وإفتنان الناس. كما يقول السنن في شرحه وعلاء السوء والرهبان على غير أصل سنة كلهم داخلون في هذا المعنى وما أكثرهم في زماننا نسال الله السلامة من شر هذا الزمان وشر أهله. ط ٢٥١

وأما رواية عبد الله بن مسعود موقوفاً فأخرجه عن أبي سعيد الأشج وفيه إشارة إلى ضرورة التحقيق عن رجال الحديث ورواياته إسماء ونسباً وعلماً وزهداً وتقوى وضبطاً وعدالة فان الشيطان يمثل نفسه

في صورة المحدث فيحدث ما يفضل به الناس ، كما حكى الله تعالى عن
قوله : **لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ** .

ثم بعد ذلك قال : **إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ**

و أما رواية عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفاً فمعناها إما قراءة
القرآن ترغيباً للناس ، وخداً عليهم وإما إحالة أقوالهم وآرائهم
إلى القرآن تصديقاً وتثبيتاً بكذبهم . وإما قراءة القرآن فقط و
إنكارهم عن الأحاديث النبوى وإثبات ما كان فلا بد من معرفة
حال الرواة وأخلاقهم وعاداتهم وسيرتهم ومنزلتهم الدينية
وقدرهم عند أهل العلم وأما رواية ابن عباس فأخرجه عن
ثلاث طرق ، عن طاؤس ومجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
الأول قال ابن عباس في جواب بشير بن كعب إنا كنا نروى الحديث
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى شرع الناس في الكذب على
رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلوكوا كل سلك مجرور ومذموم
فتركنا الرواية لئلا يزيدوا الكذب في مروياتنا ولا ينسبوا الكذب إلينا
أو كنا نخشى ونسمع الحديث من كل أحد حتى شرع الرواة في الكذب
على رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركنا إلا صغائر إليهم .

وفي الطريق الثاني قال ابن عباس ما معناه حين كان الحديث
يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويروى عنه كنا نحفظه
ونتوجه إلى كل حديث . أما بعد ركوبكم الصعب والذلول
فنتعاط وتفتعن من كل حديث .

وفي الطريق الثالث تفصيل ما في الطريقين الأولين من

وجوب معرفة المتن والأسانيد لقبول الحديث والعمل به .
 وأما رواية ابن أبي مديكة عن ابن عباس في أصلها إدراج الأكاذيب
 ولحاق المختلقات والضلالات في قضايا عليؑ وأنه لا بد من البحث
 والتلخيص في كل ما يورث فيه اختلاط الحق بالباطل والصدق بالكذب
 والهداية بالضلالة وأن روايات الأكرابر لا تخلو عن المزج والتلبس
 كما أنه شأن إبليس .

وأما قول أبي إسحق ففيه اعتراف من أصحاب عليؑ بإسناد بعض
 روايته علمه ومردياته وأقواله وأما قول المغيرة ففيه بيان أن أصحاب
 عبد الله بن مسعود أو ثقي من أصحاب عليؑ في الرواية عنه يعني إذا
 روى أصحاب ابن مسعود عن عليؑ فيصدقون وإذا روى أصحاب
 عليؑ فلا .

باب في أن الإسناد من الدين

أخرج في هذا الباب : عن ابن سيرين وسليمان بن موسى
 وأبي الزناد وسعد بن إبراهيم وعبد الله بن المبارك
 وأما قول ابن سيرين فأخرجه عن طريق هشام وعاصم الأحمول، فحصل
 القول الأول أن علم الحديث الأساس الثاني للدين . فانظر واعتن
 تأخذون دينكم ، يعني لا يؤخذ الدين إلا من وفق على دينه .
 وفي إسعاف المبطل أرجال الموطأ عن مالك أنه قال لا يؤخذ العلم
 من أربعة ويؤخذ من سوى ذلك ، لا يؤخذ من سفيه ولا يؤخذ من
 صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه ولا من كذاب يكذب في

أحاديث الناس، وإن كان لا يهتم في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من شيع له فضل وصالح وعبادة إذا كان لا يهتم ما يحدث به.

وخلاصة القول الثاني أن ضرورة الإسناد في الحديث اشتدت بعد وقوع الفتنة وإشاعة الكذب وإنشغال أهل البدعة والدعوة إلى بدعتهم وإلّا فالسلف من الصحابة والتابعين كانوا يقبلون المرسل ولا يسألون عن الإسناد ولكن بعد حدوث الفتنة قالوا استوالنا رجالكم الذين تروون عنهم هل هم من أهل السنة الصادقون أو من أهل البيع الكاذبون؟ ليحذر الناس عن أحاديثهم

وأما رواية سليمان بن موسى، فمعناه أنه ذكر عند طاووس رواية الثقات والضعفاء فقال له إن كان صاحبك الذي تروي عنه مليئاً بأي ثقة منابطاً متقناً يوثق بدينه ومعرفة ويعتد عليه كما يعتد على المليئي في معاملته بالمال) فخذ عنه.

وأما قول أبي الزناد فمفهومه المرجز أنه أدرك بالمدينة التي هي منبع الوحي والعلم والتقوى جماعة كثيرة أي مائة كلهم مأمون في دينهم ومعاملاتهم ولكن لا يؤخذ عنهم الحديث بل يقال لكل منهم ليس بأصله، أي لا يوجد فيهم شرائط الأخذ.

وأما رواية سعد بن إبراهيم فمعناه ظاهر النهي، أي لا يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الثقات ويمكن

أى يكون نفيًا يعنى لا يقبل الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم
إلا برواية الثقات.

وأما قول عبد الله بن المبارك عن طريق عبد الله بن عثمان
فمعناه أن الإسناد جزء من الدين فالغفلة عنه غفلة عن الدين
وأن الحد الفاصل بين الصحيح والضعيف والصادق والكاذب هو
الإسناد، وإلا لقال من شاء ما شاء من النقص والزيادة في الدين
ومن الموضوع والضعيف.

وعن طريق العباس بن رزمة فمعناه أن الإسناد للدين كالقوائم
للحيوان فكما أن الحيوان ما يبقى بدون القوائم كذلك الحديث النبوى
لا يبقى قابلاً للاعتداد بدون الإسناد.

وأما عن طريق أبى إسحق إبراهيم بن عيسى فإنه سأل
عبد الله المبارك عن حديث أن من البر بعد البر الحث
فقال عبد الله بعد السؤال عن السند إن هذا الحديث منقطع
فإن المحتاج بن دينار بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم
مناور أى انقطاع فإن أقل ما يكون بينه وبين رسول الله
صلى الله عليه وسلم تابعى وصحابة. فاق المجتهد المذكور من
تابعى التابعين. ثم قال نعم: إن الصدقة تصل إلى
الميت وينتفع بها بلا خلاف بين المسلمين

تمهيد

جرح الرواة من النصيحة في الدين

ذكر الإمام النووي تحت قول الإمام مسلم (في الأحاديث الضعيفة) وعلماؤها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها أربع قواعد اشنتان منها تتعلقان بجرح الرواة وتعديلهما والأخريان منها تتعلقان بالكاذبين المتهمين من الرواة فأود أن أقدم تلك القواعد الأربعة النافعة للمولعين بالحديث ورجاله والشافعين بفن الرواية والدراية قبل ذكر المجروحين تنهيذاً للقاعدة الأولى : أن جرح الرواة جائز بل واجب بالإقتناع بالضرورة الداعية إليه وهي صيانة الشريعة المكرمة وليس هو من الغيبة المحرومة بل من النصيحة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم والمسلمين ، ولم تنزل فضلاء الأمة وأخبارهم وأهل الورع منهم يفعلون ذلك كما ذكر مسلم في هذا الباب عن جماعات منهم ما ذكره (من الجرح وإنبيه على ضعف بعض الرواة)

شروط اجازة الجرح وقبوله

ثم أشار إلى بعض شروط الجرح وقال : ثم على المجرح تقوى الله تعالى في ذلك والتثبت فيه والحذر من التساهل

يجرح سليم من الجرح او ينقص من لم يظهر نقصه، فإن مفردة الجرح عظيمة فإنها غيبة مؤبدة مبطلة لأحاديثه مستقرة لسنة مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم وراثة لحكم من احكام الدين، ثم إنما يجوز الجرح لعارف به مقبول القول فيه، أما إذا لم يكن الجارج من أهل المعرفة أو لم يكن ممن يقبل قوله فيه فلا يجوز له الكلام في أحد، فإن تكلم كان كلامه غيبة محرمة وهو ظاهر، وهذا كالشاهد يجوز جرحه لأهل الجرح ولوعابه قائل بما جرح به أدب وكان غيبة

القاعدة الثانية : الجرح لا يقبل إلا من عدل عارف بأسبابه، ثم ذكر اختلاف العلماء في عدد الجارج والمعدل بقوله : وهذا يشترط في الجارج والمعدل العدد؛ فيه خلاف العلماء، والصحيح أنه لا يشترط بل يصير مجروحاً او عدلاً بقول واحد لأنه من باب الخبر فيقبل فيه الواحد ثم ذكر الاختلاف في ضرورة ذكر سبب الجرح، وقال في المذهب الثالث الذي هو المختار عنده - والله اعلم - وذهب آخرون إلى أنه لا يشترط من العارف بأسبابه ويشترط من غيره . ويمكن أن يكون هذا محالكة بين المذهبين الأولين الذي يشترط بيان السبب والذي لا يشترط . وفائدة الجرح عند من يشترط بيان سبب الجرح التوقف عن الاحتجاج برواية المجروح المبهمة إلى أن يبحث عن ذلك

المجرم، ثم من وجد في الصحيحين ممن جرحه بعض المتقدمين يحمل ذلك على أنه لم يثبت جرحه مفسراً بما يجرح. ولو تعارض جرح وتعديل قدم المجرم على المختار الذي قاله المحققون والجماهير. والصحيح أنه لا فرق في ذلك بين كثرة عدد المعدلين وقلته لأن الجراح اطلع على أمره حتى جهله المعدل.

الجواب عن رواية بعض الأئمة عن هؤلاء الضعفاء المتروكين

القاعدة الثالثة: قد ذكر مسلم في هذا الباب أن الشعبي روى عن الحارث الأعور وشهد أنه كاذب، وعن غيره حديثي فتن وكان متعماً، وعن غيره الرواية عن الضعفاء والمغفلين والمتروكين، فقد يقال لمحدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بانهم لا يحتج بهم؛ ثم أجاب الإمام النووي عن هذا الإشكال بأربعة وجوه.

الأول: أنهم رروا هذه الأحاديث الضعاف عن

هؤلاء الضعفاء ليعرفوها ويبينوا ضعفها لئلا يلتبس في وقت عليهم أو على غيرهم أو يتشككوا في صحتها.

والثاني: أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به أو يستشهد به كما قد قدمنا في فصل المتابعات ولا يحتج به على انفراده.

والثالث: أن روايات الراوى الضعيف يكون فيها

الصحيح والضعيف والباطل فيكتبونها ثم يميز أهل المخط
والإتقان ذلك من بعض وذلك سهل عليهم معروف عندهم
كما أن سفیان الثوري احتج بذلك حين قيل له : أنت تروى عن
الكلبي يقال أنا أعرف صدقه من كذبه .

والرابع : أنهم قد يروون عنهم احاديث الترغيب والترهيب
وفصائل الأعمال والقصص واحاديث الزهد ومكارم الأخلاق
ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الأحكام . وهذا
الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم
التساهل فيه . ويجوز رواية ماسوى الموضوع منه والعل به
لأن اصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع معروفة عند أهله .
وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتاجون
به على إنفراد في الأحكام ، فإن هذا شيء لا يفعله إمام
من أئمة المحدثين ولا محقق من غيرهم من العلماء .

فعل كثير من الفقهاء في رواية الضعاف والاحتجاج بها في الأحكام قبيح جداً

وأما فعل كثير من الفقهاء أو أكثرهم ذلك واعتادهم
عليه فليس بصواب بل قبيح جداً وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه
لم يحل له أن يحتج به فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في
الأحكام وإن كان لا يعرف ضعفه لم يحل له أن يهجم على
الاحتجاج به من غير بحث عنه . إن كان عارفاً أو بسؤال أهل العلم
إن لم يكن عارفاً ، والله أعلم .

القاعدة الرابعة: في بيان اصناف الكاذبين في الحديث وحكمهم

ثم ذكر قول القاضي عياض، قال القاضي: الكاذبون ضربان: ضرب عرفوا بالكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم خمسة انواع:

١ - منهم من يضع عليه ما لم يقله اصلاً، إما ترافعاً واستخفافاً كالزناقة واشباههم ممن لم يرج في الدين وقاراً، واما حبة بزعمهم وتديناً كجهلة المتعبدين الذين وضعوا الاحاديث في الفضائل والرياء، واما اغراباً وسمعة كفسقة المحدثين، واما تعصياً واحتجاباً كدعاة المبتدعة ومتعصبى المذاهب، واما اتباعاً لهوى اهل الدنيا فيما ارادوه وطلباً للعدولهم فيما اتوه. وقد تعينت جماعة من كل طبقة من هذه الطبقات عند اهل الصنعة وعلم الرجال

٢ - ومنهم من لا يضع متن الحديث ولكن رجا يضع للمتن الضعيف اسناداً صحيحاً مشهوراً.

٣ - ومنهم من يقلب الاسانيد او يزيد فيها ويتعمد ذلك اما للفرار على غيره واما لرفع الجهالة عن نفسه.

٤ - ومنهم من يكذب فيدعى سماع ما لم يسمع ولقاء من لم يلق ويحدث باحاد يثهم الصحيحة عندهم

٥ - ومنهم من يعتمد إلى كلام الصحابة وغيرهم وحكم العرب والحكماء فينسبها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهؤلاء كلهم كذابون متروكو الحديث والعرب الثاني من لا يستجيز شيئاً من هذا كله في الحديث ولكنه يكذب في حديث الناس وقد عرف بذلك فهذا ايضا لا تقبل روايته ولا شهادته وتنفعه التوبة ويرجع إلى القبول (انتمى ملخص كلام النور

ذكر المجرّوحين وخارجيهم مع وجوه الجرح

العدّد	أسماء المجرّوحين	أسماء الجارحين	وجوه الجرح
١	عبد الله بن مسور	الامام مسلم	واعلم ان هؤلاء قد ضعفوا
	ابو جعفر	=	اجبالاً وتفصيلاً واما اجمالاً فقال
	الهاشمي المدائني		الامام مسلم فاما ما كان منها
٢	عمرو بن خالد	=	(اي من الاخبار والآثار) عن
٣	عبد القدوس	=	قومهم متهمون عند اهل الحديث
	الشامي		او عند اكثر منهم فلست اخرج
٤	محمد بن سعيد	=	بتخريج احاديثهم كعبد الله
	المصلوب		بن مسور وابي جعفر المدائني
٥	غياث بن	=	وعمر بن خالد وعبد القدوس
	ابراهيم		الشامي ومحمد بن سعيد
٦	سليمان بن عمرو	=	المصلوب وغياث بن ابراهيم
	(ابوداؤد النخعي)		وسليمان بن عمرو، ابي داؤد
			النخعي واشباههم ممن اتهم
			بوضع الاحاديث وتوليد الاخبار
			(كان ما سيأتي من الرواية
			المجرّوحين الى قوله " قال
			مسلم، بيان لك الاشياء)
			واما تفصيلاً فقال، ابن ابي
	عبد القدوس	ابن ابي حاتم	

وجوه الجرح	اسماء الجارحين	اسماء المجروحين
<p>حاتم قال عمرو بن على القلاس أجمع أهل العلم على ترك حديثه (عبد القدوس) فهذا هو عبد القدوس الذي عناه مسلماً، وعبد القدوس آخر ثقة هو عبد القدوس بن الحجاج الخولا في الشامى الحمصى من شيوخ البخارى ومسلم وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم من المحدثين الكبار - يقول الحسن الحلوانى سمعت شبابة قال كان عبد القدوس يحدثنا فيقول سويد بن عقلة (في موضع حفلة) قال شبابة وسمعت عبد القدوس يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخذ الروح عرضاً (عوض أن يقول الروح عرضاً) ثم فسر بقوله يعنى يتخذ كوة في حائط ليدخل عليه الروح (الهواء) المراد بهذا المذكور بيان تصحيف عبد القدوس وغباوته واختلال ضبطه وحصول الوهم فى اسناده ومتمنه ، الوهم فى الاسناد فى قوله عقلة وفى المتن فى قوله الروح عرضاً (خلاصة فتح الملم ١ - ٣٢)</p>	<p>شبابة</p>	<p>عبد القدوس الشامى الدمشقى</p>

وجوه الجرح	أسماء الجارحين	أسماء للجرحين	القول
قال عبد الرزاق "ما رأيت ابن المبارك يفتح بقره (كذاب) إلا لعبد القدوس فإنه سمعته يقول فيه أنه كذاب". (مقدمة الامام مسلم ١ - ١٨)	عبد الله بن المبارك		
قال أبو حاتم الرازي، محمد بن سعيد متروك الحديث قتل وصلب في الزندقة، قال أحمد بن حنبل قتله (محمد بن سعيد) أبو جعفر في الزندقة حديثه موضوع؟	أبو حاتم الرازي	محمد بن سعيد	
قال خالد بن يزيد "سمعت (محمد بن سعيد) يقول إذا كان كلامي صحيحاً فلم أرَ بأساً أن أجعل له اسماً".	خالد بن يزيد	=	
قال البخاري في تاريخه تركوه (غياث بن إبراهيم) (النووي ٥ - ١)	الامام البخاري	غياث بن إبراهيم	
قال رقية: ان أبا جعفر الهاشمي المدائني كان يضع أحاديث كلام حق وليست من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ومعنى قوله: "كلام حق" كلام صحيح المعنى وحكمة من الحكم ولكنه كذب نفسه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وليس هو من كلامه عليه السلام (فتح الملهم ١ - ٢٩)	رقية بن مسقلة	أبو جعفر عبد الله بن مسور المدائني	

العدد	اسماء المخرجين	اسماء الجرحين	وجوه الجرح
			قال علي بن المديني كان ابو جعفر المدائني يضع الحديث على النبي صلى الله عليه وسلم.
		الامام احمد	قال احمد احاديثه احاديث موهومة.
٧	عبد الله بن محرز	الامام مسلم	قال مسلم فمن هذا الضرب من المحدثين (أى من الضرب الذى تخالف روايته رواية
٨	يعقوب بن ابي		أهل الحفظ والرضى ولم تكذ توافقها)
	أنيسة		عبد الله بن محرز ويعقوب بن أبي أنيسة والجراح
٩	الجراح بن		بن المنهال ابو العطوف وعباد بن كثير
	المنهال		وحسين بن عبد الله بن ضمرة وعمر بن مهبان
			ومن غاب عنهم فى روايته المنكر من الحديث
			فلما نخرج على حديثهم ولا نتشغل به. واتفق
	عبد بن محرز	الامام النووي	الحفاظ والمتقدمون على تركه (عبد الله بن محرز)
		الامام احمد بن حنبل	قال احمد ترك الناس حديثه (عبد الله
			بن محرز) وقال الآخرون مثله (نوى ١-٥)
		ابن حبان	قال ابن حبان كان عبد الله من خيار
			عباد الله إلا أنه كان يكذب ولا يعلم

عنه وعبد الله بن محرز عامرى هرمن تابعى التابعين روى عن الحسن وقتادة والزهرى ونافع مولى ابن عمرو وأخيه من التابعين واتفق الحفاظ على تركه.

(مكمل الكمال الإكمال للسنة ١٢٥١ هـ)

اسماء المخرجين	اسماء الجارحين	وجه المخرج
		ويقلب الأسانيد ولا يفهم (نوى ١-٥)
	العلال بن العلاء	قال العلال هو (عبد الله بن محرز)
	عبد الله بن المبارك	منكر الحديث، كذا في التهذيب كان عبد الله بن المبارك يقول "لو غيرت بين أن أدخل الجنة وبين أن القي عبد الله بن محرز لا اخترت لقاء شيء دخول الجنة، ولكن لما رأيت كانت بعرة أحب إلي منه. (مقدمة مسلم)
يحيى بن أبي انيسة	زيد بن أبي انيسة عبيد الله بن عمرو	قال بن أبي انيسة "لاتأخذوا عن أخي" قال عبيد الله بن عمرو وكان يحيى بن أبي انيسة كذا أباً قال ابن حجر يحيى بن أبي انيسة ضعيف من السادسة -
	الامام ابن حجر	قال عمرو بن علي، يحيى بن أبي انيسة صدوق كان يهتم في الحديث، وقد اجتمع أصحاب الحديث على تركه إلا من لا يعلم وقال يعقوب بن سفيان (هو) ضعيف لا يكتب حديثه إلا للضرورة وقال الساجي متروك الحديث جداً
	عمرو بن علي	
	يعقوب بن سفيان	

العدد	اسماء المجريين	اسماء المجاهدين	وجوه الجرح
			(الجراح بن المنهال) منكر الحديث (نوى ص ١١)
		احمد بن حنبل	وقال احمد بن حنبل كان الجراح
		ابن المديني	صاحب غفلة وقال ابن المديني
		النسائي	لو يكتب حديثه وقال النسائي
		والدارقطني	والدارقطني متروك وقال
		ابن حبان	ابن حبان كان يكذب في الحديث
			ويشرب الخمر كذا في الميزان
١٠	عتاد بن كثير	ابن حجر	قال ابن حجر (عتاد بن
			كثير) متروك - وقال
		الرومام لحد	احمد بن حنبل - روى (عتاد)
		بن حنبل	احاديث كذب تقريب التهذيب ص ٩٥
			قال احمد احاديثه احاديث
			موضوعة سأل ابن المبارك عن
	سفيان الثوري		سفيان الثوري فقال انه عباد
			بن كثير) اذا حدث جاء
			بامر عظيم (احاديث ضعيفة)
			هل لي اجازة ان اتنى على عباد
			(فمجلس ذكر فيه) باعتبار دينه
			واقول لا تأخذوا عنه الحديث؟
			قال سفيان اي نعرق اجازة
			بمنع الناس عن الؤخذ عنه

العدد	اسماء المرويين	اسماء المجاهدين
	عبيد بن كثير	شعبة
		قال عبد الله بن المبارك انتهيت إلى شعبة فقال هذا عبيد بن كثير فاحذروه أي فاحذروا روايته وحديثه -
١١	حسين بن عبد الله بن حمزة	الامام مالك ابو حاتم الامام البخاري عمر بن مهران
		كذبه (حسين بن عبد الله) مالك وقال ابو حاتم (حسين) متروك الحديث وقال البخاري منكر الحديث ضعيف قال النووي متفق على تركه (أي عمرو بن مهران) وقال البخاري منكر الحديث وقال ابو حاتم «ضعيف الحديث» منكر الحديث «متروك الحديث» وقال ابن عدي عامة احاديثه (عمرو بن مهران) لا يتابعه عليها الثقات وقلب على احاديثه الناكير فتح الملهم ١ - ١٢
١٢	عمر بن عبيد	ابن عدي
		قال نونس «كان عمرو بن عبيد يكذب في الحديث» قال معاذ بن معاذ لعوف بن ابي جميلة ان عمرو بن عبيد حدثنا عن الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حمل علينا السلاح فليس منا قال كذب والله عمرو ولكنه أراد أن يحوزها إلى قوله الحديث، قال النووي كذب بهذه الرواية لبعضه بها مذهب الردى وهو الاعتزال فانهم يزعمون ان ارتكاب المعاصي يخرج صاحبها من الايمان ويخلد في النار ولا يستقونه كافرا بل فاسقا مخلدا في النار - (النووي ١ - ١٧)
١٣	يونس بن عبيد عوف بن ابي جميلة	
		وحديث «من حمل علينا السلاح فليس منا»

العدد	اسماء المجرحين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
		«	<p>صحيح مروي من طرق قد ذكرها مسلم بعد فكيف جرح عوفاً عمراً برواية هذا الحديث والجواب ان مسلماً اراد من ادخال هذا الحديث هنا بيان ان عوفاً جرح عمرو بن عبيد وقال «كذب» مع ان الحديث صحيح لكونه نسبة الى الحسن وكان عوف من كبار اصحاب الحسن والعارفين باحاديثه فقال كذب في نسبة الى الحسن فلم ير الحسن هذا ولم يسمع هذا من الحسن.</p> <p>(ملخص النووي ١-١٧)</p>
	الامام النووي	يقول النووي واما عمرو بن عبيد فهو القدرى المعتزلى الذى كان صاحب الحسن البصرى ص ١٠٠ جلد اول	
	ايوب الختياfi	كان رجل يلمذ علي ايوب البختياfi ثم تركه ولازم عمرو بن عبيد ويوماً لقي ايوب في طريق السوق فقال له لازمت عمراً؟	

العدد	اسماء المجريين	اسماء المجارحين	وجوه الجرح
			<p>قال نصر يا ابا بصير (كنية الى ايوب) انه يحييتنا عمرو باشيا غرائب، قال ايوب انما فخر او لفرق من تلك الغرائب راى الا وهامروالا كاذيب قيل لايوب ان عمرو بن عبيد روى عن الحسن قال لا يجلد السكران من النبيذ فقال كذب انما سمعت الحسن يقول يجلد السكران من النبيذ - قال سلام بن ابي مطيع علم ايوب انى اتى عمرا فلقيني يوما وقال ارأيت رجلا لا تأمنه على دينه فكيف تأمنه على الحديث؟</p> <p>قال ابو موسى معتذرا لحدثنا عمرو بن عبيد قبل ان يحدث اى قبل ان يصير مبتدعا قدرنا -</p>
		ابو موسى	

العدد	اسماء المجروحين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
١٤	عمرو بن ثابت	عبد الله بن المبارك	يقول ابن المبارك على زوس الناس وهو حديث عمرو بن ثابت فانه كان يبت السلف
	يحيى بن معين	قال ابن معين : ليس بشي، وقال مرة : ليس بثقة ولا مامون .	
	الامام النسائي	وقال النسائي : متروك الحديث	
	ابن حبان	وقال ابن حبان : يروى الموضوعات	
	الامام ابوداود	وقال ابوداود : رافض خيث	
	الامام البخاري	وقال البخاري : ليس بالقوي عندهم .	
	العجلي	وقال العجلي . شديد التشيع غال فيه واهى الحديث -	
		افتح الملهم (١ - ٢٣)	

وقال يحيى بن سعيد لقاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر الذي
امته بنت القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق : يا ابا محمد انه قبيح
على مثلك أن تسأل من شئ من امر هذا الدين فلا يوجد عندك منه
علم ولا مخرج ، ثم استدل يحيى بقوله : لانك ابن امامي هدى ابي بكر
وعمر فقال له القاسم : اقع من ذلك عند من يعقل أن أقول بغير علم
أو أخذ عن غير ثقة ، فسكت يحيى وما أجابه . و اجاز سفيان الثوري و
شعبة ومالك وابن عيينة الاخبار عن ضعف الرجل وكونه غير ثبت في الحديث .

العدد	اسماء المخرجين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
١٥	شهر بن حوشب	عبد الله بن هون	سئل ابن هون عن حديث شهر وهو قائم على اسكفة الباب (العتبة السفلى) فقال: ان شهرا نكوه ان شهرا نكوه قال الامام مسلم: اخذته السنة الناس اى طعنوا فيه وتكلموا بجرحه - قال شعبة وقد لقيت شهرا فلم اعتد به -

توثيق الكبار من ائمة السلف شهر بن حوشب

ان شهرا ليس متروكا بل وثقه كثيرون من كبار ائمة السلف واكثرهم فتن وثقه احمد بن حنبل ويحيى بن معين وآخرون، وقال احمد بن حنبل: ما احسن حديثه وثقه، وقال احمد بن عبد الله العجلي: هو تابعي ثقة وقال ابن ابي خيثمة عن يحيى بن معين هو ثقة، وقال ابو زرعة: لا بأس به وقال الترمذي: قال محمد يعنى البخارى شهر حسن الحديث وقوى امره وقال انما تكلم فيه ابن عوف ثم روى عن هلال بن ابي زينب عن شهر، وقال يعقوب بن شيبة: شهر ثقة، وقال صالح بن محمد: شهر روى عنه الناس من اهل الكوفة واهل البصرة واهل الشام ولم يوقف منه على كذبه وكان رجلا يترك اى يتعبد، الا انه روى احاديث لم يشركه فيها احد، فهذا الكلام هو لئلا الائمة في الثناء عليه. قال الامام النوى: واما ما ذكر من جرحه انه اخذ خريطة من بيت المال، فقد حمله المحققون على محمل صحيح، واما قول ابي حاتم بن حبان: انه سرق من رفيقه في الحج غيبة فيرمي قبول عند المحققين بل انكره. والله اعلم (النوى ١-١٣)

وجه ضعف الصوفية في الرواية عدم اعتنائهم بعلم الحديث

وقال يحيى بن سعيد القطان لم نرا الصالحين في شئ أكذب منهم
في الحديث وقال مرة أخرى لم تراهم الخير في شئ أكذب منهم في الحديث، ومعناه
ما قال مسلم يعني يجري الكذب على ألسنتهم ولا يعتمدون وذكلك لكونهم
لا يعانون صناعة أهل الحديث فيقع الخطأ في رواياتهم ولا يعرفونه ويروون
الكذب ولا يعلمون أنه كذب، وقد قد منا أن مذهب أهل الحق أن
الكذب هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو هذا كان أوسهوا أو غلطاً (النوى ١-١٤)
فقد خلون تحت قوله عليه السلام: من كذب على متعمداً فليستوا مقعداً من النار.

١٦	محمد بن سعيد	سفيان الثوري	<p>قال عيسى بن يونس كنت على بابي محمد ابن سعيد وكان سفيان عنده فلما خرج سأله عنه فاخبرته كذا بك رواية محمد بن سعيد عن عباد على تقدير وجود هذا اللفظ (عباد بكثير) في نسخة صحيح مسلم عن عباد وعن معلى الرازي على تقدير عدم وجوده وضمير عنه في الصورة الأولى في قوله . روى عنه عباد ابن</p>
----	--------------	--------------	--

العدد	اسماء المخرجين	اسماء الجارحين	وجوه المخرج
١٧	غالب بن عبيد الله	خليفة بن موسى	كثير مبهم تفسيره عباد بن كثير كما في (فتح الملهم ١ - ٣٢) قال خليفة بن موسى دخلت على غالب بن عبيد الله فجعل يملئ على حديثي مكحول حدثني كذا فاخذ البول فقام فنظرت في الكراسية فاذا فيها حديثا أبان عن أنس وأبان عن فلان فتركته وقلت يعني لمخالفة ما أملئ بلسانه وهو حديثنا مكحول لما في كراسيه وهو حديثنا أبان عن أنس ولا في علمك أنه مدلس - قال الشيخ العثماني "سمع منه وكيع وتركه" وقال ابن معين ليس بثقة - وقال الدارقطني وغيره متروك ، كذا في الميزان يقول الحسن بن علي الحلواني قلت لعفان أنهم يقولون هشام سمعه (هذا الحديث) من محمد بن كعب فقال إنما ابتلى من قبل هذا الحديث كان يقول حديثي يحيى عن محمد ثم ادعى بعد أنه سمعه عن محمد قال ابن معين ليس بثقة وقال وقال الدارقطني وغيره متروك (فتح الملهم ١ - ١٣٢)
١٨	هشام بن زياد	عفان بن مسلم	ابن معين دارقطني
		ابن معين دارقطني	

العدد	أسماء الجرحين	أسماء الجارحين	وجوه الجرح
	•	=	وقال الشيخ العثماني أما هشام هذا فهو ابن زياد ألامى مولاهم البصري ضعفه الوثقة - (فتح الملهو ص ٣٣٢)
١٩	روح بن غطيف	عبد الله بن المبارك	قال عبد الله بن المبارك رأيت روح ابن غطيف راوى حديث الدم قد رد رءوسه وجلست اليه مجلساً وكنت استحي عن اصحابي ان يروني جالساً معه ابن معين كراهية حديثه - وهما ابن معين النسائي قال الامام النسائي متروك وقال الدارقطني الدارقطني منكر الحديث جداً الامام البخاري وذكر البخاري حديثه هذا في تاريخه الكبير وقال هذا باطل وقال ابو حاتم ليس روح بن غطيف ثقة وقال التاجي منكر الحديث كذا في اللسان (فتح الملهو ص ٣٣٢)
٢٠	بقية	عبد الله بن المبارك	قال عبد الله بن المبارك بقية صدوق اللسان ولكنه يأخذ عن اقبل وادبر اى عن

العدد	اسماء المروحين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
	بقية	ابو حاتم ابن قطان	الثقة والضعفاء) قال ابن ميينة لا سمعنا من بقية ما كان في سنة، واسمعنا منه ما كان في ثواب وفيه قال ابو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به وقال ابن قطان بقية يدلس عن الضعفاء بقية اقوى حالا من اسماعيل بن عياش مع انه مدلس، وقال يعقوب بقية ثقة حسن الحديث اذا حدث عن المعروفين وقال ابو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به وهراحت الى من اسماعيل بن عياش وقال ابن القطان: بقية يدلس عن عن الضعفاء، ويتبجح ذلك وهذا ان صح مفيد بعد الله، وقال ابن عدي يخالف في بعض رواياته عن الثقة واذا روى عن أهل الشام فهو ثبت واذا روى عن غيرهم غلط واذا روى عن الجهولين فالعهدة منهم لامنه وقال مسهر الفسافي بقية ليست احاديثه نقية فكن منها على نقية. وقال

العدد	اسماء المخرجين	اسماء المجارحين	وجوه الجرح
			احمد بن حنبل توهمت ان بقية لا يحدث المناكير الا عن المجاهيل فاذا هو يحدث المناكير من المشاهير فقلت من اين اني قلت اني من التدليس . (فتح للعلم ١-٢٦)
٢١	الحارث الاعور المهدي	الشعبي	قال الشعبي حدثني الحارث الاعور المهدي اني وهو كان كذابا وقال مرة اخرى انه من احد الكاذبين ومن سوء معتقد الحارث الفرق بين القرآن والوحى كما يقول الفلاح من اهل الرضى، ومع ذلك حدث عنه ليعرف حاله قال ابراهيم ان الحارث قد اتيهم .
٢٢	المغيرة بن سعيد ابو عبد الرحيم	ابراهيم مروة الهذلي	سمع مروة الهذلي من الحارث شيئا فقال له اقعد بالباب فدخل مرة واخذ سيفه واحت الحارث بالشر (اي قتل) فذهب قال ابراهيم لابن عون اياكم والمغيرة بن سعيد وابا عبد الرحيم فانها كذا بان
	الشيخ العثاني النوي	قال الشيخ العثاني هو (المغيرة) رافض كذاب. قال النوي كوفي دجال	

العدد	أسماء المخرجين	أسماء الجارحين	وجوه الخبر
			احرق بالنار قال ابن عدي لعريكن بالكوفة العن من المغيرة بن سعيد فقال النسائي في كتابه "كتاب الضعفاء" هو كوفي دجال اهرق بالتار زمن النخعي ادعى النبوة (نوى ص ١١ ج ١) فكان ابو عبد الرحمن يقول لعاصم واصحابه حين كانوا غلمانا لا تجالسوا القصاص غير ابني الاحوص واياكم وشقيقاً قال وكان شقيق يرى مبرأى الخوارج.
٢٣	شقيق الضبي الكوفي ابو عبيد القاسم		قال عياض هو شقيق الضبي الكوفي القاضي ضعفه النسائي
٢٤	جابر بن يزيد الجعفي	جبرير بن عبد الحميد	قال محمد بن عمرو الرازي سمعت جبريراً يقول لقيت جابر بن يزيد الجعفي فلم اكتب عنه كان يؤمن بالرجعة (أحرجهم على من السماء الى الارض) قال سفيان كان الناس يسمون
		سفيان	

وجوه الحبر	أسماء الجارحين	أسماء المجرحين	العدد
<p>عن جابر قبل ان يظهر ما اظهر فلما اظهر ما اظهر انهمه الناس في حديثه وتركه بعض الناس فقيل له ما اظهر؟ فقال الايمان بالرجعة.</p>	<p>ابن معين الشعبي</p>		
<p>قال ابن معين كان جابر الجعفي كذاباً ولا يكتب حديثه وقال الشعبي يا جابر لا تموت حتى تكذب على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قال ابو حنيفة نعمان اكذب من جابر الجعفي ما رأيت بشي من رأي الاجام في فيه بأثر (فتح الملهم)</p>	<p>ابو حنيفة نعمان</p>		
<p>قال سفيان بن عيينة سمعت من جابر الجعفي كلاماً فادرت مخافة ان يقع علينا السقف قال ابن حبان كان جابر سبائياً من اصحاب عبد الله بن سبأ قال سفيان مرة اخرى كذب في تاويل الآية فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي</p>	<p>سفيان بن عيينة ابن حبان</p>		

العد	اسماء المروحين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
			<p>هو يلقن اتهاماً في شأن عليّ كما يقول الروافض وكانت الآية في اخوة يوسف شق قال سمعت جابر بن يحدث بنحو من ثلاثين الف حديث ما استحل أن أذكر منها شيئاً -</p>
٢٥	الحارث بن جريز حصيرة الأزدي الكوفي	جريز بن عبد الحميد	<p>قال جريز في حق الحارث شيخ طويل السكوت يصور على أمر عظيم (أي الإيمان بالرجعة أو الروايات المنكرة أو التشيع) - قول الجارح (ليس بمستقيم اللسان وقوله يزيد في الرقي (رقم السلعة) من كلمات الجحج يد لأن على كذب الراوي و عدم الوثوق به والفضل الجزئي لا يكفي في قبول الشهادة -</p>
٢٦	ابو أمية عبد الكريم	الدارقطني أبو السخيتاني	<p>قال الدارقطني الحارث شيخ للشيعة يغلون في التشيع - فقال أيوب رحم الله أبا أمية كان غير ثقة لقد سألتني عن حديث لعكرمة ثم قال سمعت عكرمة ومن نفع على ضعف عبد الكريم هذا</p>

العدد	اسماء المجرورين	اسماء الجارحين	وجوه المخرج
		سفيان بن عيينة عبد الرحمن بن مهدي يحيى بن سعيد القطان احمد بن حنبل ابن عدي	سفيان بن عيينة وعبد الرحمن بن عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان يحيى بن سعيد القطان واحمد بن حنبل وابن عدي وغيرهم وقال ابن حبان كان كثير الوهم فاحش الخطاء فلما كثر ذلك منه بطل الاحتجاج به وقال ابن عبد البر جمع على ضعفه ومن اجل من جرحه ابو العالية و ايوب مع ورعه .
٣٧	أبو داود الأعمى	قتادة يحيى بن معين ابو زرعة ابو حاتم	قال ابو داود الأعمى حدثنا البراء وحدثنا زيد بن أرقم وذكر ذلك لقتادة فقال كذب ما سمع منهم انما كان سائلاً يتكفئ الناس زمن طاعون الجارف وذكر مرة ٨٢٧ و ٨٢٨ أخرى عند قتادة سماعه عن ثمانية عشر بدرية فقال ما قاله أولاً و زاد ما حدثنا الحسن عن بدرية مشافهة ولا حدثنا سعيد بن المسيب عن بدرية مشافهة يعني الحسن البصري وسعيد بن المسيب أكبر من أبي داود الأعمى وأجل وأقدم

العدد	اسماء الجرحين	اسماء الخارجين	وجوه الجرح
			سناواكثر اعتناءً بالحديث وملازمة أهله ومع هذا أكله ما حدثنا واحد منهما عن بدرى واحد فكيف بأبي داود الأعمى؟ (فتح الملهم ١- ٢٨)
		عمر بن علي	أما أبو داود هذا فاسمه نفيج بن الحارث القاسم الأعمى متفق على ضعفه قال عمرو بن علي هو متروك وقال يحيى بن معين وأبو زرعة ليس هو بشيء وقال أبو حاتم منكر الحديث وضعفه آخرون (نورى ملك)
٢٨	أبو شيبه قاضي واسط	يحيى بن معين أبو زرعة أبو حاتم شعبة	قال معاذ العنبري كتب إلى شعبة أسأله عن أبي شيبه قاضي واسط، فكتب إلى لا تكتب عنه ومزق كتابي (لئلا يفهم بارسال الكتاب إليك) قال عفان بن مسلم حدثت حامد بن سلمة عن صالح المري عن ثابت بن حذيث فقال كذب وقال حماد بن سلمة حدثت هاماً بحديث عن صالح المري فقال كذب وفي التهذيب قال ابن عدي: صالح المري من أهل البصرة وهو رجل
٢٩	صالح بن بشر المري القاس	حامد بن سلمة هام ابن عدي	

وجوه الجرح	اسماء المجارحين	اسماء المجروحين	العدد
<p>قام حسن الموت وعامة أحاديثه منكرات تنكرها الأئمة عليه وليس هذا ما عاب حديث وإنما أتى من قلة معرفته بالأسانيد والمتون (فتح الملهم ١-٣٠)</p> <p>قال أبو داود قال لي شعبة أنت جوير بن حازم قتل له لا يحل لك أن تروي عن الحسن بن عمار فإنه يكذب ويبقى شعبة وجه الكذب فقال حدثنا الحسن بن عمار عن الحكم بأشياء لم أجد بها أصلاً إذ سألت عن الحكم أصلي النبي صلى الله عليه وسلم على قتلى أحد؟ قال لم يصل عليهم وقال الحسن بن عمار عن الحكم عن مفسر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليهم ودفنهم - قال شعبة قلت للحكم ما تقول في أولاد الزنا؟ قال يصل عليهم، قلت من حديث من يروى؟ قال يروى عن الحسن البصري فقال الحسن بن عمار ثنا الحكم عن يحيى</p>	شعبة	الحسن بن عمار	٣٠

العدد	اسماء المبرزين	اسماء الجاهلین	وجوه الجمع
			<p>بن الجزار عن علي، معنى هذا الكلام ان الحسن بن عمار كذب فروى هذا الحديث عن الحكم عن علي ومن يحمي عن علي وانما هو من الحسن البصري من قوله والحسن بن عمار متفق على ضعفه وتركه. (النووي ١ - ٣١) قال شعبة: أفادني الحسن بن عمار سبعين حديثا عن الحكم فلم يكن لها اصل، وقال الحسن بن عمار حدثني الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي سبعة احاديث فسألت الحكم عنها فقال ما سمعت منها شيئا. (فتح الملهم ١ - ٣١)</p>
٣١	خالد بن مخلد	الامام النووي	قال الامام النووي وخالد هذا
٣٢	زياد بن ميمون	الامام النسائي ابن عبد البر ابو حاتم البخاري والساجي والقلبي ابن الجارود ابن عدي ابن حبان	<p>واسطى ضعيف ضعفه أيضا النسائي وكنيته ابوروح رأى أنس بن مالك واما زياد بن ميمون فبصري كنيته ابو عمار ضعيف، قال البخاري فتاريخه تركوه (مسلم ٥٠٠٠) قال ابن عبد البر هو (خالد) عندهم منكر الحديث ضعيف جدا ضعفه النسائي وابو حاتم و ذكر البخاري والساجي</p>

وجه الجرح	اسماء الجارحين	اسماء المجرحين	العدد
<p>والعقيلي وابن الجارود في الضعفاء وقال ابن عدي عامة ما يرويه مناكير وقال ابن حبان يثقل الأخبار لا يحتج به قاله المحافظ ثم غفل فذكره في الثقة، كذا في اللسان، (فتح الملهم ج ١ ص ٣٤) قوله وكان ينسبها إلى الكذب فالقائل هو الحلواني والناسب يزيد بن هارون والمنسوبان خالد بن محدوج وزيد بن ميمون. يزيد بن هارون وذكر يزيد بن هارون زيد ميمون فقال حلفت أن أب لا أروي عنه شيئا ولا عن خالد بن محدوج اذ لقيت زيد بن ميمون ثلاث مرات فحدثني عن ثلاثة رجال حديثا واحدا بشكر المزني ومورق والحسن قال الحسن الحلواني (شيخ مسلم) كان يزيد بن هارون</p>	يزيد بن هارون		

وجوه الجرح	اسماء المجارحين	اسماء المجرحين	العد
<p>ينسب زياد بن ميمون وخالدين محدوح الى الكذب - قال العلواني سمعت عبد الصمد وذكر عنده زياد بن ميمون فنبه الى الكذب قل لا يروى داود الطيالسي قد اكرت عن عباد بن منصور وعن زياد بن ميمون فما لك لم تسمع من عباد بن منصور حديث العطار الذي روى النضر بن شميل عن زياد بن ميمون ؟ قال للسائل اسكت اذ لقيت مع عبد الرحمن ابن مهدي زياد بن ميمون فسئله فقلنا هذا واحد في الترويه عز انس ؟ فقال ارايتما رجلا يذنب فيتوب اليس الله يتوب عليه ؟ قلنا نعم قال ما سمعت من ذا قليلا ولا كثيرا ان كان لا يعلم الناس فانتما لا تعلمان اني لم الق انسا ؟ قال ابوداود فبلغنا بعد انه يروي فانتيت انا وعبد الرحمن فقال اتوب ثم كان بعد يحدث فتركناه -</p>	<p>عبد الصمد ابوداود الطيالسي</p>		

التوضيح

ليعلم أولاً ان محمود بن غيلان يروى عن أبي
داؤد الطيالسي والنضر بن شميل وآخرين كما في التهذيب
١٠/٦٤-٦٥. وان عباد بن منصور يروى عنه الطيالسي
والنضر وآخرون كما في التهذيب ٥/١٠٣-١٠٤ وان
عباد يروى عن زياد بن ميمون كما في كتاب الجرح
والتعديل ج ١ ق ٢ ص ٥٤. وبعد هذا التمهيد نقول
ان مسلماً يريد الجرح على زياد بن ميمون احد الضعفاء
المتروكين فحكى في ذلك عن شيخه محمود بن غيلان
انه سأل ابا داؤد الطيالسي عن حديث العطار
لماذا لا يحدث به عن عباد بن منصور كما حدث
به عنه زميله النضر بن شميل فذكر ابو داؤد ان عباداً
اخذه عن زياد بن ميمون وزياد بن ميمون ساقط
متروك لانه لقيه هو وعبد الرحمن بن مهدي
فسألاه عن هذه الاحاديث التي يرويها زياد عن
السرور منها حديث العطار. فاعترف بذبذبه وتاب
ثم عاد لذلك بعد فائتاه ثانياً فتاب اخرى الا انه
لم يستقم فتركا. فالجرح زياد بن ميمون وجارحه
ابو داؤد الطيالسي وقد بين سبب الجرح هذا.

العدد	اسماء المجهولين	اسماء الجاهلين	وجوه الجرح
٢٣	مهدى بن هلال	حماد بن زيد	قال عبيد الله بن نعيم القواربي سمعت حماد بن زيد يقول لرجل بعدما جلس ومهدى بن هلال (لدرسة الحديث) يا تيم ما هذه العين المألحة تبعث قبلكم؟ قال نعم يا أبا اسمعيل -
	"	الاهل الثاني	قال الثاني هو بصري متروك الحديث وقال
	"	الساحب	الساحب كان قد رآ من الدعاة
	"	ابن عدي	وقال ابن عدي ليس على حديثه ضوء ولا نور كان يدعو الناس الى بدعته -
		ابن معين	وقال ابن معين من المعروفين بالكذب ووضع الاحاديث مهدي بن هلال -
٣٤	ابان بن الجوعياش	ابو عوانة	قال ابو عوانة ما بلغني عن الحسن حديث الا اتيت به ابان بن الجوعياش فقرأ على معناه انه (ابان) كان يحدث عن الحسن بكل ما سمعه و يسأل عنه وهو كاذب في

١- الحديث من نسخة دبره ومهدى بن هلال تنفق على منعه (فتح المليم ١- ٣٢) ٢- قال جوارجل الذي كان جليش
نعمه بن هلال كاذب واقعة على برده، والواصفيل كذبت في زيد (فتح المليم ١- ٣٢)

الصلح	اسماء المجريين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
		ابن معين	ذلك وابان هذا متروك الحديث عند
		الفلاس	ابن معين والنسائي والفلاس
		النسائي	والدارقطني وابوحاتم و
		الدارقطني	غيرهم قال علي بن مسهر
		ابوحاتم	سمعت انا وحمزة الزيات
		علي بن مسهر	من ابان بن ابي عتياش نحواً
			من الف حديث ثم لقيت
			حمزة فاخبرني انه رأى النبي
			صلوات الله عليه سلم في المنام
			فعرض عليه ما سمع من ابان
			فما عرف منها الا شيئاً يسيراً
			خمسة اوستة قال القاضي
			هذا (اي العرض في المنام)
			استئناس واستظهار من ضعف
			ابان لانه يقطع بامر المنام
٣٥	اسماعيل بن عياش	ابو اسحق الفزاري	قال ذكرنا بن عدي قال
			ابو اسحق الفزاري اكتب
			عز بقية ما روى عن المعروفين
			ولا تكتب عنه ما روى عن
			غير المعروفين ولا تكتب
			عن اسماعيل بن عياش مطلقاً
			(قدم ذكر بقية)

تقديم الأئمة إسماعيل بن عياش

هذا الذي قاله أبو اسحق الفزارى فى إسماعيل
خلات قول جمهور الأئمة ، قال عباس سمعت يحيى بن معين يقول
إسماعيل بن عياش ثقة وكان أحب إلى أهل الشام من بقيته ، وقال
ابن الجب خيثة سمعت يحيى بن معين يقول هو ثقة ،
والعراقيون يكرهون حديثه . وقال البخارى ماروى
عن الثاميين أصح . وقال عمرو بن على إذا حدث عن أهل
بلاد فصحيم وإذا حدث عن أهل المدينة مثل
هشام بن عروة ويحيى بن سعيد وسهيل بن أبى
صالح فليس بشئ ، وقال يعقوب بن سفيان كنت أسمع أصحابنا
يقولون علم الشام عند إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم ،
قال يعقوب و شكلم قوم فى إسماعيل وهو ثقة عدل أعلم
الناس بحديث الشام (النوى ج ١ ص ١٤)

العل	اسماء الجرحين	اسماء الجرحين	وجوه الجرح
٣٧	المعلی بن عرفان	ابو نعیم	قال عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي سمعت ابا نعیم و ذكر المعلی بن عرفان فقال قال المعلی بن عرفان حدثنا ابو وائل قال خرج هليان ابن مسعود بصليين قال ابو نعیم اتراه بعد الموت؟ اذ وفات عبد الله بن مسعود في خلافة عثمان في سنة اثنين وثلاثين قبل انقضاء خلافته (اي خلافة عثمان بثلاث سنوات وصفيين كانت في خلافة علي بعد ذلك بسنتين - المعلی هذا أسدي كوفي ضعيف
٣٨	شعبة الذي يروى عنه ابن أبي ذئب	الامام البخاري الامام النسائي مالك بن انس	قال البخاري في تاريخه هو منكر الحديث - و ضعفه النسائي وغيره ايضا. (نوى صلا) قال بشير بن عمار مالك بن انس من هؤلاء الخسة محمد بن عبد الرحمن، ابو الحورث شعبة صالح مولى التوأمة حرام بن عثمان (الفرد او اجتماعا) فقال ليسوا بشعبة - قال ابن معين حديثه ليس بشيء، وقال ابن سعد كان قليل الحديث، وقال الدارقطني ضعيف، وقال ابو زرعة حديثه ليس بشيء محمد بن عبد الرحمن بن عمار بن ابي ذئب
٣٩	عبد الرحمن الرازي عن سعيد بن المسيب	ابن معين ابن سعد دارقطني ابو زرعة ابو حاتم	وقال ابو زرعة صالح هذا ضعيف وقال ابو حاتم الرازي ليس بقوي وقال ابو حاتم بن حبان تفي صالح مولى التوأمة فاشك واختلط حديثه الأخير حديثه القديم ولم يتميز فاستحق التروك ولما سئل مالك عن شأنهم قال ليسوا بشعبة :-
٤٠	صالح مولى التوأمة ابو الحورث		

له اسم عبد الرحمن بن معاوية بن ابي الحورث الانصاري قال الحاكم ليس بالقوي فندم (النوى صلا)

تنبيه وإيقاظ

وتضعيف مالك صالحاً هذا قد خالفه في ذلك غيره، فقال
 يحيى بن معين: صالح هذا ثقة حجة قليل: ان مالكا ترك السلام من قال
 إنما أدركه مالك بعد ما كبر وخرق وكذلك الثوري إنما أدركه بعد أن خرق
 فسمع منه أحاديث منكورة ولكن من سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبت، وأما
 أبو الحويرث الذي قال مالك أنه ليس بثقة فهو بضم الحاء واسمه عبد الله
 بن معاوية بن الحويرث، قال الحاكم ليس بالقوي عندهم وأنكر أحمد
 بن حنبل قول مالك أنه ليس بثقة وقال روى عنه شعبة وسفيان
 ذكره البخاري في تاريخه ولم يتكلم فيه، وقال الدوري عن ابن معين
 ليس يحتج بحديثه وقال مالك قد مر علينا فكتب عن قوم يذمون
 بالتخنيث يعني أبا الحويرث منهم. قال أبو داود وكان يخطب رجله
 وكان من مرجئ أهل المدينة وقال النسائي ليس بذلك.

(فتح الملهم ١-٣٣)

وأما شعبة الذي روى عنه ابن أبي ذئب وقال مالك ليس
 بثقة فهو شعبة القرشي الهاشمي ضيقه كثيرون مع مالك وقال أحمد
 بن حنبل ويحيى بن معين ليس به بأساً وقال ابن عدي ولم أجده
 حديثاً منكراً.

وأما حرام بن عثمان الذي قال فيه مالك ليس هو بثقة. قال
 البخاري هو أنصاري ملئ منكراً الحديث.

مكد إكمال الإكمال شرح صحيح مسلم للنسائي ١-٣٧

العدد	اسماء الجرحين	اسماء الجرحين	وجوه الجرح
٤١	حرام بن عثمان الأنصاري المدني	مالك	قال مالك ويحيى ليس بثقة وقال ترك الناس حديثه وقال الشافعي وغيره : الرواية عن جوامع حرام، وقال ابن حبان كان غاليا في التشيع يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل كذا في اللسان (فتح الملهم ج ٣)
٤٢	شرحبيل بن سعد	يحيى بن معين	قال يحيى بن معين حدثنا حجاج قال حدثنا ابن أبي ذئب عن شرحبيل بن سعد وكان مثمنا.
٤٣	فرقد بن يعقوب	ايوب السخيتاني الامام البخاري ابن حبان	قال حماد بن زيد ذكر فرقد عند ايوب السخيتاني فقال فرقد ليس صاحب حديث وقال البخاري في حديثه المناكير قال ابن حبان كانت فيه غفلة وساعة حفظ فكان يرفع المراسيل وهو لا يعلم و يستند الموقوف من حيث لا يعلم فيطل الاحتجاج به (فتح الملهم ١ - ٣٣) قال النوري التابعي العابد لا يحق بحديثه عند اهل الحديث لكونه ليس مصنعه (النوري ج ١ ص ٨)
٤٤	محمد بن عبد الله ابن عبيد	يحيى بن سعيد القطان	ذكره يحيى بن سعيد القطان محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي فضقه

العدد	اسماء المروحين	اسماء الخارجين	وصف
٤٥	يعقوب بن عطاء		جداً قيد له أضعف من يعقوب بن عطاء ؟ قال نعم (علم منه ضعف يعقوب بن عطاء أيضاً) ثم قال ما رأيك أحدًا يروى عن محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي .
٤٦	حكيم بن جبير	يحيى بن سعيد القطان	قال الامام مسلم حدثني بشر بن الحكم قال سمعت يحيى بن سعيد القطان ضعف حكيم بن جبير وعبد الأعلى (كذا)
٤٧	عبد الأعلى		ضعف يحيى بن سعيد موسى بن دينار
٤٨	موسى بن دينار		قال حديثه ربح ، وضعف موسى بن دهقان
٤٩	موسى بن دهقان		وعيسى بن أبي عيسى المدني وكل هؤلاء (الخمس) متفق على ضعفهم وأقوال الأنسبة في تضعيفهم مشهورة .
٥٠	عيسى بن أبي عيسى المدني		فأما حكيم فأسدي كوفي متشيع ، قال ابو حاتم الرازي هو غالٍ في التشيع . وقيل لعبد الرحمن المهدي ولشعبة لم تركت حديث حكيم قال أخاف النار . (نوى ج اصل)
٥١	عبيدة بن معتب	عبد الله بن	قال بشر بن الحكم وسمعت الحسن بن عيسى يقول
٥٢	السري بن اسمعيل	المبارك	قال لي ابن المبارك اذا قدمت على جبريل فاكتب عليه كله الأحاديث ثلاثة لا تكتب عنهم حديث عبيدة بن معتب وحديث سري بن
٥٣	محمد بن سالم		اسماعيل وحديث محمد بن سالم ، هؤلاء الثلاثة مشهورون بالضعف والترك وكونهم كوفيين (النوى ج اصل)

قوله : وأشياه ما ذكرنا من كلام أهل العلم
إلى قوله : أولى من أن ينسب إلى العلم

يقول الإمام مسلم : و أمثال ما ذكرنا فيما سبق من كلام
أهل العلم بالحديث في رواية الحديث المتهمين والمجروحين
والإخبار عن عيوبهم كثير يطول الكتاب بذكره تفصيلاً
مع أن فيما ذكرنا من أحوال بعض الضعفاء والمجروحين كفاية
لمن عرف مذهب العلماء بالحديث (رواية ودراية) في
أقوالهم وبياناتهم المتعلقة بعيوب هؤلاء الضعفاء
وإنما أوجب العلماء على أنفسهم الكشف والإبراز عن
عيوب رواية الحديث ونقله الأخبار ، بل أفتوا بكونهم غير
مقبول الحديث حين سئلوا عن شأنهم لما في هذا الإبراز
والإفتاء من حفظ عظيم ، فإن النصيحة في الدين لله و
لرسوله ولعتابه ولعامة المؤمنين حق واجب يشاب متعاطيه
إذا ابتغى بذلك وجه الله . فإن الأخبار الواردة في أمر
الدين إنما تتعلق بتعطيل أو تحريم أو أمر أو نهي أو ترغيب
أو ترهيب ، فإذا كان الراوي لتلك الأخبار خالياً عن الصدق
والأمانة ثم أقدم على الرواية عن مثل ذلك الراوي من
يعرف حاله ولا يذكر ما فيه من الكذب والخيانة لمن لا يعرفه
يكون كاتماً للشهادة وأثماً عند الله بفعله ذلك وخادعاً

لعامة المسلمين، فإن من يسمع تلك الأخبار ولا يعرف حال ناقلها فكاد أن يعمل بكلها أو ببعضها فيقع في الضلالة مع أنها كلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها عند أئمة الحديث. والحال أن الأخبار الصراح المروية عن الثقة وأهل الحفظ والإتقان والعدالة تغنيه من الرواية ممن ليس بثقة ولا أهل إتقان وحفظ وعدالة.

وأظن أن الذين يعتدون بأمثال هذه الأحاديث الضعاف والأسانيد المجهولة مع معرفتهم بما فيها من الوهن والضعف إنما يحملهم على هذا العمل سوء تكثير الرواية عند العوام وتوقع أن يقال ما أكثر أحاديث المروية عن فلان، وكم عددًا من الكتاب ألف في الحديث، فلا نصيب لأمثال هؤلاء الرواة في الحديث بل الأولى وألحق بشأنه أن يسمى جاهلاً من أن ينسب إلى العلم.

بحث المعنعن

تعريف المعنعن ومثاله

الاسناد المعنعن وهو قول الراوى فلان عن فلان بلفظ عن من غير بيان
 للتحديث والاختار والسامع - (تدريب الراوى ١ - ٤١)
 مثاله فى صحيح مسلم عن اسماعيل بن امية عن يحيى بن عبد الله بن مسيفى
 عن ابي معبد عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بحث معاذنا
 الى اليمن قال : انك تقدم على قوم ، الحديث (١ - ٣٧)
 وفى صحيح البخارى عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن
 الله صلى الله عليه وسلم قال : ان من الشجرة شجرة لا يسقط ورقها وهى
 مثال المسلم حجة ثوى ما هى ؟ . الحديث (١ - ٢٤)
 وفى مؤلف الامام مالك ، عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن
 عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خرج الى مكة عام الفتح فى رمضان ، الحديث (١ - ٨٩)

حكم المعنعن

قيل : انه مرسل حتى يثبت اتصاله ، والصحيح الذى عليه العمل وقاله
 الجاهير من اصحاب الحديث والفقه والاصول انه متصل بشرطين ، بشرط أن يكون
 المعنعن (بالكسر) مدلساً وبشرط إمكان لقاء بعضهم بعضاً اى لقاء المعنعن من روى
 عنه بلفظ عن ، فحينئذ يحكم بالاتصال إلا ان يثبت خلاف ذلك (هذا هو
 مذهب الامام مسلم الذى اكتبنا البحث فى اثباته وفى الرد على من خالفه)
 وادعى ابو عبيد الدانى وابن عبد البر اجماع ائمة الحديث عليه واستدل
 ابن الصلاح بايراد المشترطين للصحيح المعنعن فى تصانيفهم (التقريب للتدريج ١ - ١٨٥٢٤)

حكم المتن ونحوه

واختلفت فى كلمة (أن) كقوله حدثنى الزهرى أن سعيد بن المسيب قال كذا
 أو حدث بكذا أو نحوها فالجمهور أن لفظة (ان) كعن فىحمل على الاتصال بالشرط

المتقدم (امكان اللقاء وعدم التدليس) وقال احمد بن حنبل ويعقوب بن
شيبه وابو بكر البرديجي لا تحمل (ان) على الاتصال والمصيح الأول وكذا الفظ (قال)
وحدث (وذكر) وشبهها بكلمة مجهول على الاتصال والتعاضد (كل اكمال الاكمال
للسنن ١- ١٠)

الفرق بين المرسل الخفي والمدلس

واعلم أنه لا حاجة بنا إلى تعريف المرسل والمدلس و
ذكر الاختلاف بين علماء الحديث والأصول فيما يطلق عليه اسم
المرسل فإن كتب أصول الحديث وأصول الفقه مشحونة بأمثال
هذه المباحث بل نكتفي بذكر أقسام المرسل وأقسام المدلس مع
توضيح الفرق بين المرسل الخفي والمدلس.

فالمرسل قمان، جلي وخفي، فإن كان السقوط في إسناد الحديث
واضحاً فهو المرسل الجلي وإن كان السقوط صادراً ممن عرف
معاصرتة للساقط ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي، هذا
على رأي من يفرق بين المدلس والمرسل الخفي، ويقال
للمحديث الذي يكون الساقط في إسنادة خفياً المدلس، ومن
يجعل المرسل الخفي قماناً من المدلس يعرف المدلس هكذا :
وهو الحديث الذي يكون السقوط في إسنادة خفياً ويقال
لهذا النوع من التدليس تدليس الإسناد، وهو أن يسقط
الراوي شيخه الذي روى عنه ويرتقى إلى من فوقه فيسند
ذلك إليه بلفظ لا يدل على الاتصال ولكنه موم له كقوله
عن فلان أو أن فلانا أو قال فلان موها السام منه .
وإنما يكون إذا كان المدلس قد عاصر المروي عنه أو

أولقيه ولم يسمع منه أو سمع منه ولكن لم يسمع منه ذلك الحديث
الذي دلّس عنه .

والقسم الثاني من التدليس يقال له تدليس الشيخ وهو
أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكتبه أو ينسبه أو
يصفه بما لا يعرف به كيلا يعرف وسماء فخر الإسلام تلبيساً .

مقدمة فتح الملهم ملخصاً (٩١ و ٩٢)

وحاصل الفرق أن الإرسال الحقي ماعرف إرساله ١ لعدم
اللقاء لمن روى عنه مع المعاصرة ٢ أو لعدم السماع مع ثبوت
اللقاء ٣ أو لعدم سماع ذلك الخبر بعينه مع سماع غيره ، فالتدليس
حينئذ داخل في الإرسال الحقي ، فعلى هذا التقدير التدليس قسم
من الإرسال الحقي وأخص منه .

وفرق الحافظ ابن حجر بينهما فخص اسم التدليس بقسم
اللقاء وجعل قسم المعاصرة المحضنة إرسالاً خفياً . والنظر الدقيق
في هذه المسئلة يقتضي تسمية ما لا يكون فيه إيهام إرسالاً
وما فيه إيهام تدليلاً . (مقدمة فتح الملهم ٩٥)

**باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن اذا
أمكن اللقاء ولم يكن فيهم مدلس**

تسهيل الباب وتقسيم مباحثه تحت العناوين المختلفة .
من قوله ، وقد تكلّم إلى قوله إن شاء الله ،

يقول الإمام مسلم ما حاصله : ان بعض المعاصرين الذي
عذ نفسه محدثاً وليس بامل له اخترع في تصحيح الأسانيد وتسميتها
قولاً ليكون إحصاءه وعدم ذكر فساد رأيا متيناً ومذهباً
صحيحاً، فان الأجدر بالقول المطروح والرأي المبرج إمامته
وترك ذكر قائله لئلا يتنبه الجهال بقوله ولا يغترؤا بشهرته.
ولكن مخافة شرور العواقب واعتزاز الجملة بمحدثات الأمور و
إسراعهم إلى قبول الأقوال الساقطة عند العلماء واعتقادهم
خطأ المخطئين حقاً حملنا على الكشف عن فساد قوله وعلى ردة
مقالته ردةً أيليق بشأنه فإن هذا الكشف والرد ان شاء الله
مرجو المنفعة ومحمود العاقبة للأنام.

القول الفاسد المطروح

من قوله وزعم القائل الى قوله قل اوكثر في رواية مثل ما ورد

قال هذا المعاصر : لا تقوم الحجّة بكل حديث في إسناد
فلان عن فلان وقد علم أنها أي الراوى بالضعف والروى عن
كانا في عصر واحد ويمكن أن يكون هذا الحديث مسموعاً منه بلشأنه
ولكن ليس عندنا دليل يدل على انه سمع منه حديثاً ما وكذا لم
نجد في شيء من الروايات انها التتياقط أو تشافها بحديث
(أى سمع أحدهما من الآخر مشافهة) نعم تقوم الحجّة بمثل
هذا الحديث بعد العلم بلقائهما مرة فصاعداً او برواية

أحدها عن الآخر مشافهة، أو بورود خبر يدل على تلاقيهما واجتماعهما في دهرها مرة فما فوقها، وأما إذا لم يكن عنده علم ذلك للقاء والاجتماع ولم ترد رواية تدل على أن المنعن (بالكسر) قد لقى الذي روى عنه مرة أو سمع منه شيئاً فلا يكون خبر هذا الراوي (والأمر كما وصف) حجة عنده بل يكون موقوفاً إلى أن يرد عليه ما يدل على سماعه منه لشيء من الحديث قل أو كثر.

بيان وجه فساد ذلك القول وذكر القول الرابع
من قوله وهذا القول يرحمك الله إلى قوله فإن قال

وهذا القول (يرحمك الله) في الطعن في إسناده الأخبار المنعنة قول مخترع ومستحدث يعني لم يقل به أحد قبل هذا المعاصر، وما يساعده أحد من أهل العلم في عصره فالقول الشائع والرأي الإجماعي عند أئمة هذا الفن قديماً وحديثاً أن الحجة لازمة بخبر كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً ويمكن لقائه والسماع منه لكونها في عصر واحد وإن لم يثبت قط اجتماعهما ولا مشافهتهما بكلام، فالرواية عن مثل هذا الرجل ثابتة والحجة قائمة.

نعم نحن نتوقف أيضاً إذا قام دليل واضح على عدم اللقاء وعدم السماع منه شيئاً، وأما إذا كان أمر اللقاء والسماع مبهماً تحت الإمكان المذكور ولم يتم بعد برهان يدل على عدم السماع

فالرواية محولة على السماع أبداً .

ثم يسأل الإمام مسلم عن المعاصرو من إتباعه في اختراع هذا الشرط (وهو اللقاء والسماع) ويقول : فهل تجد لإثبات هذا الشرط قول أحد من أئمة هذا الفن الذين يكون قولهم حجة في الأسانيد؟ وإلا فما توابرها نكم إن كنتم صادقين ولن يجد هو ولا غيره سبيلاً قط إلى الاستدلال بقول أحد من علماء السلف لإثبات هذا الشرط فإنهم ما قالوا مثل قولهم .

ذكر دليل المعاصر ثم رده

من قوله فإن قال قلت إلى قوله لإمكان الإرسال فيه

دليل المعاصر : إنما قلت هذا القول واشتركت اللقاء والسماع لأنني وجدت رواية الحديث قديماً وحديثاً يروى أحدهم عن الآخر من غير اللقاء والسماع منه شيئاً قط ووجدتهم يميزون الرواية بالإرسال من غير سماع من جانب من جانب آخر الروايات المرسلة ليست بحجة في أصلنا وأصل أهل العلم بالأخبار فاحتجت لأجل عدم حجة المرسل إلى زيادة هذا الشرط والبحث عن كل راو عن روى عنه فإذا علمت سماعه منه لأدني دليل (يدل على السماع) ثبت عندي جميع ما يروى عنه بعد السماع وأما إذا غاب عن معرفة السماع أتوقف في الخبر المروى عنه ولم يكن عندي حجة لإمكان الإرسال فيه .

رد دليل المعاصر

من قوله: فيقال له الى قوله فيستی الذي
حمل عنه الحديث و يترك الارسال

ولو كان الامر كما قلت من ترك الاحتجاج بالخبر المعنع والحكم بضعفه لأجل
امكان الارسال لزم عليك ان لا تقول باثبات اسناد المعنع قط حتى تجد السماع من
اقره الى آخره مثلاً ورد علينا حديث باسناد هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة
عن النبي صلى الله عليه وسلم ونعلم بالقطع أن هشاماً قد سمع من أبيه وان اباه قد سمع
من عائشة كما نعلم ان عائشة قد سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك يمكن
من يحت هشام الرواية بالارسال (لكمال الوثوق او طلباً للعلو ولا يقول في الرواية
التي سمعها من أبيه : سمعت أو أخبرني أو نحو ما يدل على السماع
فحينئذ يحتل أن يكون في هذه الرواية بين هشام وبين أبيه رجل
آخر سمع هشام منه وهو من أبيه وكما يمكن ذلك في هشام
عن أبيه فهو أيضاً يمكن في أبيه عن عائشة ومثل ذلك الإحتمال
يجري في كل حديث معنع ثبت فيه سماع الراوي عن المروي عنه
كثيراً ، فيمكن لكل هؤلاء الرواة الذين ثبت سماعهم أن ينزلوا في
بعض الرواية ويسمعوها من تلاميذ شيوخهم فيرسلوا عنهم أحياناً ويستوفهم أحياناً .

ذكر الروايات التي وردت مرة بالارسال ومرة بالاتصال
من قوله وما قلنا من هذا موجود الى قوله وفيما ذكرنا منها كفاية لذوي النعم
وما ذكرنا من منيع الرواة وهي الرواية بالاسناد مرة والارسال
أخرى موجود في مكتب الحديث ومشهور عند الثقات وأئمة أهل
العلم وسند كرايرج روايات من هذا القبيل لتكون أمودجاً للباقي .

الأولى : أن أيوب السخيتاني وابن المبارك ووكيعا وابن نمير
وجاعة غيرهم رووا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ،
كنت أطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم لحله ولحرمه بأطيب
ما وجد .

وروى هذه الرواية بعينها هؤلاء الخمسة الليث بن سعد
وداود الطمار وعبيد بن الأسود وهيب بن خالد وأبو أسامة
عن هشام قال أخبرني عثمان بن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله
عليه وسلم في هذا الإسناد عثمان بن عروة واسطة بين هشام وأبيه
مع أنه لم يذكر في الإسناد الأول .

الثانية : روى هشام عن أبيه عن عائشة : كان النبي
صلى الله عليه وسلم إذا احتكت يده في رأسه فأرجله وأنا
حائض .

ورواها بعينها مالك بن أنس عن الزهري عن عروة عن عمر
عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي هذا الإسناد عمر
واسطة بين عروة وعائشة مع أنه لم يكن في الإسناد السابق .

الثالثة : روى الزهري وصالح بن أبي حنن عن أبي سلمة
عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم .

ورواها يحيى بن أبي كثير فقال أخبرني أبو سلمة أن عمر بن
عبد العزيز أخبره أن عروة أخبره أن عائشة أخبرتها أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم .

ففي هذا الإسناد بين أبي سلمة وعائشة واسطتان عمر بن عبد العزيز

وعروة ولعركين بينهما في الاسناد الأول واسطة قط .
 الرابعة : روى ابن عيينة وغيره من عمرو بن دينار عن جابر
 قال أطلعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الخيل ونهانا عن
 لحوم الحمير الأهلية .

ورواه حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنظر هذا الأسناد فإن محمد بن علي واسطة
 بين عمرو بن دينار وجابر ولعركين بينهما واسطة في الاسناد السابق
 وأمثال هذه الروايات يطول بذكرها الكلام بل فيما ذكرنا منها
 كفاية لذوى الفهم ، فقد ثبتت من هذه الروايات المذكورة
 أن المعنعن (بالكسر) أرسلها مع ثبوت السماع من شيخه في غير هذا
 الاسناد فالشريطة ملغاة لا تجدى شيئا والصواب هو الإمكان
 الذي ذكرناه وهو كاف في قبول المعنعن (بالفتح)

إيراد الإشكال على قول المعاصر

من قوله فإذا كانت العلة عند من وصفنا إلى قوله
 أو بالصعود فيه إن صدوا كما شرحنا ،

والمحاصل أنه لو كانت العلة لعدم الاحتجاج بالمعنعن عند من
 وصفنا فساد قوله إمكان الاتصال في الرداية التي ليس فيها التصريح
 بالسماع مع ثبوت السماع في الطريق الآخر لزمه ترك الاحتجاج بكل
 خبر ليس فيه تصريح السماع فإن قوله بضرورة العلم بالسلم وعدم

الاكتفاء بامكان اللقاء والسام يقتضى ذلك إذ في كل خبر ليس فيه
تصريح السام هذا الإمكان موجود ، فليس لهذا الزاعم أن يحتج
بشيء من الروايات إلا بما فيه تصريح السام وهو باطل لما بيننا
من كثرة روايات أرسلها الثقة من شيوخهم مع ثبوت سماعهم
منهم في غيرها فإن هؤلاء الثقة والأئمة كانوا يرسلون للحدث
تارة من غير ذكر شيوخهم وكانوا ينشطون ويسندون أخرى كما
سمعوا فيخبرون بالتزول والإرسال كما يخبرون بالصعود والإسناد .

مخالفة قول المعاصر عن الجمهور

من قوله وما علمنا أحداً من أئمة السلف
إلى قوله كما ادعى الذى وصفنا قوله من قبل

وما علمنا أحداً من أئمة السلف النقادين فى الأخبار
وأسانيدها مثل أيوب السختياني وابن عون ومالك بن أنس
وشعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن
مهدى ومن بعدهم من المتأخرين من علماء الحديث تفحصوا عن
السام فى الأسانيد التى ليس فيها تصريح السام كما ادعاه الذى
ذكرنا فساد قوله وضعف رأيه من قبل .

لا تقبل رواية المعنعن المدلس من غير ثبوت السام

من قوله وإنما كان تفقّد من تفقّد إلى قوله فما سمعنا

نعم إذا كان المعنعن معروفاً بالتدليس ومشهوراً به فلا بد

من التفتيش من سماعه وتفقد روايته- ليزول مظنة التدليس. وأما اشتراط ذلك لغير المدلس على الوجه الذي زعم معاصرنا فما سمعناه من أحد من الأئمة المذكورين ولا من غيرهم.

ذكر المثلث الإلزامي

من قوله فمن ذلك أن عبد الله بن يزيد إلى قوله بضعف فيها

هذا عبد الله بن يزيد الصحابي الأنصاري قد روى عن حذيفة وعن أبي مسعود الأنصاري بالعنقة حديثا يسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس في روايته عنهما ذكر السماع منهما ولا حفظنا في شيء من الروايات أن عبد الله بن يزيد لقيهما وشافهما قط ولا وجدنا ذكر رؤيته إياهما في رواية بعينها ولم نسمع أحدا من أهل العلم ممن مضى ومن أدركنا أنه طعن في هذين الخبرين بضعف فيهما.

خبر المعنعين الغير المدلس حجة عند الجمهور
من قوله بل ما وما أشبهها إلى قوله حتى يصيب سماع الراوى ممن روى

بل هذان الخبران وما أشبههما من سنن وآثار في كون روايتها غير مدلس حجة ومن صحاح الأسانيد وقويتها عند أهل العلم بالحديث وإن كانت عند من ذكرنا قوله وإهية مهمة ما لم يثبت سماع الراوى ممن روى

ذكر الأمثلة التي تدل على أن إمكان اللقاء
كاف للإحتجاج بالخبر المعنعن
من قوله ولو ذهبنا نعد الأخبار إلى قوله والله المستعان
على دفع ما خالف مذهب العلماء

وحاصل ما قال إنه لا يمكننا عد جميع الأخبار التي وهنتها هذا
القائل المكرر ذكره وهي صحاح عند أهل العلم بالحديث بل
نود أن نكتفي بذكر عدد منها ليكون علامة لما سكتنا عن ذكره
وعده، فذكر الإمام مسلم جماعة من الصحابة والتابعين الذين
رووا عن جماعة من الصحابة أحاديث كثيرة صحاح عند أئمة الفن
مع عدم ثبوت سماعهم منهم وعدم لقاءهم معهم قط غير أن
كانوا في عصر واحد وزمن واحد يمكن فيه اللقاء فهو لا ذوى
المعرفة بالأخبار والروايات من صحيح الأسانيد لا نعلمهم وهنتوا
وضنعوا شيئاً من هذه الروايات قط أو التمسوا فيها سماع بعضهم
من بعض بل اكتفوا بإمكان اللقاء وكونهم جميعاً في عصر واحد
وأكد الإمام مسلم مرة أخرى وقال : ما معناه أن هذا القول
المحدث في ضعف الأحاديث لعلته إمكان الإرسال أقل من أن
يذكر ويهتم بشأنه ويشار ذكره فإنه قول مختلف خولف فيه
عن السلف وأنكره الخلف فلا حاجة في رده بأكثر مما ذكرنا وطولنا

الكلام فيه مخافة امتزاج الجملة بقوله وحذرا عن شرود العاقبة
في ترك التنكير على الباطل.

ونستعين بالله ونتوكل عليه على دفع من خالف مذهب العلماء

تلخيص ما قال الإمام مسلم في الحديث المعنع

والحاصل أن ما ادعى إجماع العلماء قديما وحديثا على أن
المعنع (وهو الذي فيه فلان عن فلان) محمول على الاتصال والسمع
إذا أمكن لقاء من أصيبت العنونة، إليهم بعضهم بعضا يعني مع
برائتهم من التدليس أو نقل مسلم عن بعض أهل عصره أنه
قال لا تقوم الحجة بها ولا قهمل على الاتصال حتى يثبت أنها التقيا
في عمرهما مرة فأكث ولا يكفى إمكان تلاقيهما، قال مسلم وهذا
قول ساقط مخترع مستحدث لم يسبق قائله إليه ولا مساعد له من
أهل العلم عليه وأن القول به بدعة باطلة.

والطبيب مسلم في الشناعة على قائله واحتج مسلم بكلام مختصره
أن المعنع عند أهل العلم إذا ثبت التلاقي محمول على الاتصال
مع احتمال الإرسال فكذا إذا أمكن التلاقي ولم يثبت.

مكمل الكمال على صحيح مسلم للنسوي

(٢٩-١)

اختلاف العلماء في شرائط اتصال المعنع وقوله

١ | اشترط الإمام القبول المعنع والحكم باتصاله إمكان اللقاء

الذى يعبر عنه بالمعاصرة بين الراوى والمروى عنه وعدم كون الراوى مدلساً.

٢ واشترط الإمام البخارى وعلى بن المدينى وأبى بكر بن الصيرفى الشافى ثبوت اللقاء بينهما ولو مرة فى دهرها.

٣ وزاد أبو المعطر السمعانى الفقيه الشافى طول الصحبة بينهما.

٤ وزاد أبو عمرو الدانى المقرئ كون الراوى معروفاً بالرواية عنه (تلخيص النووى (١- ١٨))

٥ وذهب بعض أهل العلم إلى أن المعنعن لا يحتاج به مطلقاً لاحتمال الاقطاع . وهذا المذهب مردود بإجماع السلف .

(النوسى ١ - ٤٠)

محكمة الحافظ ابن حجر بين البخارى وغيره

قال الشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر : من حكم على المعنعن

بالاقطاع مطلقاً شذد ، ويليه من شرط طول الصحبة ، ومن اكتفى بالمعاصرة مهمل ، والوسط الذى ليس بعده إلا التعتت مذهب البخارى ومن وافقه ، وما أورده مسلم عليهم من لزوم رد المعنعن دائماً لاحتمال عدم السماع ليس بوارد لأن المسئلة مفروضة فى غير المدلس ومن عنعن ما لم يسمعه فهو مدلس .

(فتح الملهم ١ - ٤١)

محاكمة الإمام النووي بين مسلم وبين معاصره

و هذا الذي صار اليه مسلم قد أنكره المحققون وقالوا :
 هذا الذي صار اليه ضعيف والذي رده هو المختار الصحيح الذي
 عليه أئمة هذا الفن على بن المديني والبخاري وغيرهما ، ودليل هؤلاء
 فيما ذهبوا اليه ان المعنع عند ثبوت اللقاء إنما حمل على الاتصال
 لأن الظاهر ممن ليس بمدلس انه لا يطلق ذلك إلا على السماع
 ثم الاستقراء يدل عليه فإن عاداتهم انهم لا يطلقون ذلك
 إلا فيما سمعوه إلا المدلس ولهذا رددنا رواية المدلس ، فإذا ثبت
 التلاق غلب على الظن الاتصال ، والباب مبني على غلبة الظن
 فاكتفيناه به وليس هذا المعنى موجودا فيما إذا أمكن اللقاء
 ولم يثبت فاته لا يغلب على الظن الاتصال فلا يجوز الحمل على
 الاتصال ويصير كالمجهول فإن روايته مردود لا للقطع بكذبه
 أو ضعفه بل للشك في حاله . (ملخص النووي ١ - ٢١)

محاكمة الشيخ العثماني صاحب فتح الملهم

وبعد البحث الطويل في الفرق بين التدليس والإرسال
 الخفي يقول :

وإذا عرفت هذا فما اعترض به مسلم بن الحجاج على البخاري

في اشتراطه اللقاء والسمع لقبول المعنع وعدم اكتفائه بالمعاصرة
مع امكان اللقاء والسمع قوى عندي فان ثبوت اللقاء والسمع مرة
لا يستلزم سماع كل خبر وكل حديث حتى يصرح بالسمع ، فيلزم على
أصله أن لا يقبل الاسناد المعنع أبداً ، فإن قلتم إن هذا هو
احتمال التدليس والمسئلة مفروضة في غير الدلس قلنا هذا
الجواب بعينه يكفي لدفع احتمال الارسال في صورة المعاصرة مع
إمكان اللقاء والسمع فانه أيضاً تدليس حقيقة كما قرنا (فيما سبق)
ولعل مسلماً يسميه تدليساً وإن سماه بعضهم إرسالاً خفياً بل هو
أشد وأشنع من التدليس كما قال ابن عبد البر ، والنزاع إنما
كان في غير المدلس ، فمحض الاصطلاح من البعض على التسمية
لا يتغير به أحكام القبول والرد ، ولا يتبدل به الحقيقة .

الجواب عن إشكال الحافظ ابن حجر :

وأما ما قاله الحافظ من عدم كفاية المعاصرة وحدها في
التدليس بل لا بد من اعتبار اللقاء أيضاً واستدلالة باطابق
أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي
وقيس بن أبي حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل
الارسال لا من قبيل التدليس مجموع بما قاله علي القاري من أن
المخضرمين إنما لم يعدوا إرسالهم من قبيل التدليس لانه
من قبيل الإرسال الجلي وذلك لأن المخضرمين عرف عدم
لقاءه النبي صلى الله عليه وسلم لا من لم يعرف لقاءه وبينهما فرق .
وكلام مسلم في الاكتفاء بالمعاصرة مع احتمال اللقاء

والسمع إنما يكون في الاسناد المضعن والفرق بين عدم الثبوت وثبوت المدعى ظاهر.

الجواب عن إشكال صاحب فتح المغيث :

قال في فتح المغيث وما خدشه به مسلم من وجود احاديث اتفق الأئمة على مسحتها مع أنها ما رويت إلا معنونة ولم يأت في خبر قط ان بعض روايتها لشيخه فغير لازم إذ لا يلزم من نفي ذلك عنده نفيه في نفس الأمر (انتهى) قلت نعم لا يلزم من نفي الثبوت عنده نفيه في نفس الأمر إلا ان ادعاء امام حجة مثل الإمام مسلم فنيه بالاستقراء التام لا يقاوم بهذا الامكان العقلي المحض بل اللازم على مخالفه أن يبرهن على إثبات ما نفيه حتى يظهر خطأه وقصور استقراءه وإلا فالاحتمالات العقلية المحضنة لا تؤثر في إبطال ما ادعاه (مسلم) كما لا يؤثر مثل هذا الاحتمال بعينه في إبطال حجية خبر الواحد بعد ثبوته على شريعتهم.

الجواب عن إشكال الامام النووي :

وأما قول النووي فيما إذا أمكن اللقاء ولم يثبت بعد :
انه لا يغلب على الظن الاتصال وإذا ثبت التلاق مرة غلب على الظن الاتصال فمدفوع بحصول غلبة الظن لغيره من أمثال مسلم بن الحجاج وجامع أهل العلم رحمهم الله

والله أعلم بالصواب

(ملخص فتح الملهم ١ - ٤١ و ٤٢)

فائدة

١ - جملة ما في صحيح مسلم من الأحاديث

قال الجزائري . وأما صحيح مسلم فجملة ما فيه باستقاط المكرر نحو أربعة آلاف حديث قال ، شرح مسلم قال الشيخ أبو عمر . يعني ابن الصلاح : رويناه عن أبي قريش الحافظ ، كنت عند أبي زرعة الرازي نجاها مسلم بن الحجاج فلم عليه وجلس . أعاد وتذاكرها فلما قام قلت له : هذا الجمع أربعة آلاف حديث في الصحيح ، قال أبو زرعة : فلم تترك الباقي ؟ قال الشيخ أراد أن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات . قال العراقي : وهو يزيد على البخاري بالمكرر لكثرة طرقه والمجموع من المكرر وغيره اثنا عشر ألف حديث عند أبي الفضل وأحمد بن سلة وخمسة آلاف عند المياجي .

٢ - عدد المرسل في صحيح مسلم

وفيه (صحيح مسلم) من هذا النمط (أي المرسل) نحو عشرة أحاديث ، والحكمة في إيراد ما أورده مرسلًا بعد إيراد متصل (إفادة الاختلاف الواقع فيه .) (تدريب الراوي (١) - ٢٠٦)

٣ - عدد المنقطع في صحيح مسلم

ذكر الرشيد العطار : أن في صحيح مسلم بضعة عشر حديثاً في إسناده انقطاع وأجيب عنها بتبين اتصالها من وجه آخر عنده أو من ذلك الوجه عند غيره . وذكر السيوطي في التدريب اثنا عشر حديثاً من

هذا القبيل. (التدريب ١- ٢٠٧) قال ابن امير الحاج في التقييد ذكر المازري ان فيه (صحيح مسلم) اربعة عشر حديثاً مقطوعاً، وقال غيره أخذ على مسلم في سبعين موضعاً رواه متصلاً وهو منقطع (مقدمة فتح الملهم ص ٨٦)

٤ - عدد المعلقات في صحيح مسلم

روى مسلم تعليقا في ثلاثة مواضع في كتابه، في التيمم وفي الحدود وفي البيوع. علق الآخرين عن الليث بعد ذكرهما متصلاً، و اربعة عشر موضعاً رواه متصلاً ثم عقبه بقوله ورواه فلان. (مقدمة فتح الملهم ص ٨٨)

٥ - شروح صحيح مسلم ومختصراته

ذكر منها صاحب كشف الظنون نحو خمسة عشر شرحاً، من أشهرها المنهاج للامام النووي، وشرح أبي الفرج عيسى بن مسعود الزواوي وهو شرح كبير في خمسة اجزاء جمع ما سبقه من الشروح، والكمال اكمال المعلم لابن عبد الله محمد بن خليفة الأبي المالكي في اربعة اجزاء، ابتدأ شرحه من كتاب الايمان، والابتهاج للشيخ أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني الشافعي بلغ إلى نصف الكتاب في ثمانية اجزاء كبار، وشرح الشيخ علي القاري الهروي في اربعة اجزاء، المفهم شرح صحيح مسلم للعلامة القرطبي صاحب التفسير المعروف، ومكمل اكمال الاكمال للامام أبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي، ابتدأ شرحه من المقدمة. وشرح القاضي عياض المالكي وفتح الملهم شرح صحيح مسلم للعلامة العثماني.

ومن أشهر مختصراته تلخيص كتاب مسلم وشرحه لأحمد بن عمر القرطبي ومختصر الامام عبد العظيم المنذري ومختصر زوائد مسلم على البخاري لسراج الدين عمر بن علي بن الملحق في اربعة اجزاء. هذا والله أعلم بالصواب.